

ليبيا

موجز تنفيذي

في نهاية العام، بدأت حكومة مؤقتة عمرها ثمانية وثلاثين يوما في ممارسة سلطاتها في ليبيا التي كانت سابقا تسمى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. وبعد ثمانية أشهر من الحرب الأهلية التي انتهت بالإطاحة بنظام القذافي، بدأت عملية بناء نظام حُكم جمهوري في البلاد. وقد مارست قيادة المعارضة المتمثلة في المجلس الوطني الانتقالي، الذي تشكل في 27 فبراير، السلطة التنفيذية قبل تعيين حكومة مؤقتة يوم 23 نوفمبر ومن ثم وبصفته السلطة التشريعية بحُكم الأمر الواقع فقد عمل المجلس كذراع للحكومة التي انخرطت في تخطيط المرحلة الانتقالية. وباعتماده من قبل المجلس الوطني الانتقالي في 3 أغسطس، وقر الإعلان الدستوري الليبي الأساس الضروري للحكم، وسمح بممارسة مجموعة كاملة من الحقوق السياسية والمدنية، والقضائية، بما في ذلك المادة (3)، التي تضمن حرية التعبير والتجمّع، والمادة 8، التي تضمن الحق في المحاكمة العادلة – وهي الحقوق التي حُرم منها الشعب الليبي بشكل منهج طوال حكم القذافي الذي دام 42 عاما. وعلى الرغم من أن قوانين عهد القذافي التي لا تتعارض مع الإعلان الدستوري لا تزال سارية المفعول، فإن قابلية تطبيق القوانين السابقة لا يزال غير واضح حتى نهاية العام، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى عدم عودة المحاكم إلى نشاطها. وعلى الرغم من أن نظاما انتخابيا غير مباشر كان موجودا على الورق في ظل القذافي، فعلى مستوى الممارسة على الأرض، احتكرت الدائرة الضيقة المحيطة به جميع مناصب السلطة وأصبحت الأجهزة الأمنية تتبعها. وخلال الصراع وفي الفترة الوجيزة التي تلت ذلك حتى نهاية العام، كان المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المؤقتة في وقت لاحق يسعian جاهدين لبسط سيطرتهم السياسية والعسكرية الكاملة على البلاد. وخلال فترة عشرة أسابيع بعد إعلان المجلس الوطني الانتقالي "تحرير" البلاد في 23 أكتوبر، كانت بعض قوات أمنية فقط تحت إشراف السلطات المؤقتة، في حين عملت الميليشيات في بعض الأحيان بالتنسيق مع توجيهات الحكومة ولكنها كانت تفعل ذلك بشكل مستقل في كثير من الأحيان.

أنهى سقوط القذافي عصرا تميّز بانتهاكات ممنهجة أفرّتها الدولة لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أنّ انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت تحدُث بالفعل، وفي أغلب الأحيان في المناطق التي لم يتمكّن المجلس الوطني الانتقالي من ممارسة نفوذه على الميليشيات فيها بعد، فإنّ نطاق ومدى الانتهاكات قد تقلص بشكل ملحوظ في البلاد بعد سقوط نظام القذافي في شهر أكتوبر. بدأت ردة فعل حكومة القذافي الفورية على الاحتجاجات يوم 15 فبراير باتخاذ إجراءات صارمة ضدّ المعارضة، وذلك باستخدام القوة المفرطة والعنف ضدّ المدنيين. وسرعان ما تحولت الاحتجاجات إلى مواجهات مسلحة، تصاعدت إلى صراع مسلح على الصعيد الوطني. وقد وضع موت القذافي في 20 أكتوبر، والاستيلاء على معقله الأخير "سرت" نهاية للصراع. ومع أنّ التحول قد أدى إلى بيئه سياسية حرّة نسبياً - بصرف النظر عن العداء لأنصار القذافي الحقيقيين وغير الحقيقيين - فإنّ السلطات الجديدة تفتقر للقدرة على حماية الحقوق المدنية والقضائية بشكل كامل في الممارسة على أرض الواقع.

خلال هذا العام، نبعت أهمّ مشاكل حقوق الإنسان من إنكار نظام القذافي لحقّ المواطنين في التغيير السلمي لحكومتهم.

في حين أنّ انتهاكات حقوق الإنسان قد ارتكبت من كلا الجانبيين، فإنّ حكومة القذافي كانت هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من الانتهاكات التي ارتكبت خلال النزاع المسلح. إنّ تركيبة عقود من القمع المتواصل، والفساد، والاختلال الوظيفي للمؤسسات تشكّل عائقاً كبيراً أمام كلّ من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني الانتقالي لفرض سيادة القانون. إنّ استمرار العنف، والاختلال الوظيفي للمؤسسات، والفساد المستشري على نطاق واسع من شأنه أن يزيد من تدهور بيئه حقوق الإنسان. والميليشيات مسؤولة إلى حدّ كبير عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بعد نهاية الحرب.

نهج نظام القذافي سياسة متعمّدة تهدف إلى انتهاكات حقوق الإنسان. وانتهاكات حقوق الإنسان المهمّة الأخرى والتي قامت بها الحكومة والمشاكل الاجتماعية هي كالتالي: القتل خارج نطاق القضاء، والاستخدام المفرط والعشوائي للقوة ضدّ المتظاهرين المناهضين للحكومة، والمدنيين والمنشآت المدنية، والاختفاء والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة، بما في ذلك الاغتصاب؛ وسوء ظروف الاعتقال في كثير من الأحيان في مراقب غير قانونية وفي السجون، والاعتقال والاحتجاز التعسفي، والإفلات من العقاب، والحرمان من محاكمة

علنية عادلة؛ والسجناء والمعتقلين السياسيين، وضعف السلطة القضائية؛ والتدخل التعسفي في الخصوصيات وانتهاك الحرمات والبيوت؛ والاستخدام المفرط للقوة وغيره من الانتهاكات المتعارف عليها في الصراعات الداخلية؛ وفرض القيود على المساعدات الإنسانية المقدمة إلى المدنيين؛ والقيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة والتجمع وتكون الجمعيات، والقيود المفروضة على حرية التنقل، والمهجّرين داخلياً، وانعدام الشفافية واستشراء الفساد على نطاق واسع في جميع المستويات الحكومية، وفرض القيود على تقصي المنظمات الدولية وغير الحكومية لانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، والتمييز والانتهاكات المجتمعية ضد المرأة والأقليات الإثنية والعرقية، بما في ذلك العمال الأجانب، والاتجار بالأشخاص؛ والقيود المفروضة على حقوق العمال في الممارسة العملية، بما في ذلك العمل القسري.

وشكل الإفلات من العقاب بسبب الانتهاكات مشكلة خطيرة. وعلى الرغم من أنَّ ميليشيات الثوار احتجزت المسؤولين عن الانتهاكات في عهد القذافي، إلا أنَّه لا يوجد نظام قضائي فعال لمحاكمتهم. وبشكل مماثل، ما دام القضاء لا يزال معطلاً، فإنَّ الحكومة المؤقتة لم تتخذ حتى نهاية العام أية خطوات للاحتجاز لمنفذي جرائم الميليشيات المعارضين والمقاتلين الذين ارتكبوا تجاوزات خلال النزاع وبعده.

وخلال العام، أفادت تقارير أنَّ قوى المعارضة انتهكت معايير حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية. فالميليشيات ومؤيديهم -والتي لم تكن تحت السيطرة الكاملة للمجلس الوطني الانتقالي والحكومة المؤقتة- ارتكبوا عمليات قتل غير قانونية وغيرها من أعمال العنف الجسيدي والانتهاكات. والمستهدفين الرئيسيين هم جنود القذافي وأنصاره الفعليين أو المشتبه فيهم الذين تم اعتقالهم، والمرتزقة الأفارقة المحتملين القادمين من جنوب الصحراء أو الليبيين من ذوي البشرة السمراء، وأعضاء سابقين في قوات الأمن. وقد حدث حالات الاختفاء والاحتجاز غير القانوني، وسجن الأشخاص لأسباب سياسية، كما حدث أعمال سلب ونهب وغيرها من أعمال العنف. وقد واجه السكان المدنيون الضعفاء، بما في ذلك الأقليات العرقية والمهاجرين التمييز والعنف خلال الصراع وبعده.

إنَّ عدم وجود مراقبين مستقلين وانقطاع الاتصالات، لا سيما في غرب ليبيا، قد أدى إلى الاعتماد الكبير على المصادر الثانوية في إعداد هذا التقرير.

القسم 1: احترام كرامة الشخص، بما في ذلك حمايته من:

أ - الحرمان التعسفي أو غير القانوني من الحياة

كانت هناك تقارير واسعة الانتشار تُفيد بأنّ حكومة القذافي وعُملائه، وكذلك قوى المعارضة وأنصارهم، ارتكبوا أعمال قتل تعسفي أو خارج القانون، بما في ذلك المدنيين.

فقد أدّت ردود الحكومة العنيفة على موجة الاحتجاجات في شهر فبراير إلى مقتل مدنيين. ففي الجزء الشرقي من البلاد، ووفقاً لمنظمة العفو الدولية (AI)، وقعت معظم الوفيات بين صفوف المتظاهرين في بنغازي والبيضاء، حيث قابلت قوات الأمن الاحتجاجات السلمية بالقوة المفرطة والمميتة التي بدأت يوم أو حوالي 16 و 17 فبراير. ولمّا اكتست الاحتجاجات طابعاً عنيفاً لاسيما بعد 18 فبراير، ردّت قوات الأمن باستخدام بنادق آلية لإطلاق النار على الحشود دون سابق إنذار، ولم تستخدم الاحتياطات لتقليل الضرر، وقامت بإطلاق الذخيرة الحية في الشوارع ومن فوق أسطح البناء، واستهدفت المتظاهرين والمارة في الخارج والداخل، فضلاً عن أولئك الذين يحاولون إنقاذ الجرحى. وقد سقط عشرات القتلى في الشرق بسبب إصابات في الرأس والعنق، والصدر وهو ما يدلّ على أنّ قوات القذافي تلقت أوامر بإطلاق النار بهدف القتل. وفي شهر فبراير فقط، تم الإبلاغ عن مقتل المئات. وكان معظم الضحايا من المتظاهرين غير المسلمين حسب ما أفادت بها التقارير، في حين أنّ عدداً أقلّ من المتظاهرين كانوا مسلحين ومنشقين قُتلوا في اشتباكات مع قوات أمن القذافي. وفي وقت لاحق أطلقت القوات الأمنية الحكومية النار على المتظاهرين في مدن أخرى، بما في ذلك مصراته، طرابلس، الزاوية، والزنتان، والكفرة، وبلدات في جبل نفوسه، وغيرها من المدن. كما قامت قوات الأمن التابعة للقذافي أيضاً بتجمیع واعتقال من يُشتبه في أنّهم معارضین سیاسیین، وفي كثير من الحالات تمّ احتجازهم دون طعام أو ماء، مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى. كما قامت قوات القذافي بهجمات على الزاوية، والزنتان وإجدابيا، وغيرها من المدن، مما أدى إلى أضرار فادحة في المناطق السكنية وأعداد كبيرة من القتلى المدنيين.

في الشرق وفي منتصف شهر فبراير، أفادت تقارير بأنّ جماعات مسلحة مناهضة للقذافي قتلت رجال شرطة وجنود وعناصر من قوات الأمن، والمرتزقة والموالين الذين تمّ القبض عليهم في مدينة البيضاء، وبنغازي، ودرنة وحولها. وكلما تمّ الهجوم والسيطرة على المنشآت العسكرية، تمّ في بعض الحالات شنق أنصار القذافي وضربهم حتى الموت، أو قتلهم رمياً بالرصاص بعد إلقاء القبض عليهم أو استسلامهم. كما قتلت الجماعات المسلحة أيضاً العديد من رعايا دول جنوب الصحراء المختلفة الذين اتهموا بالضلوع في أنشطة المرتزقة، وأحياناً تمّ عرض جثثهم على الملا، ومن بين تلك الحوادث حالتين اثنتين تمتا بالقتل شنقاً في البيضاء وبنغازي. وفي 18 فبراير، سيطرت جماعات مناهضة للقذافي على القاعدة الجوية العسكرية في درنة، وأفادت تقارير بإعدام ما يناهز 50 عنصراً من المرتزقة الأفارقة المشتبه بهم وأثنين آخرين، وفقاً لتقارير غير مباشرة قدمت إلى منظمة العفو الدولية.

ولما أصبحت المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن أكثر عنفاً بعد 18 و 19 فبراير، ويُعزى ذلك جزئياً إلى انشقاقات في صفوف الشرطة والأجهزة الأمنية، تصاعدت حدة العنف إلى نزاع مسلح داخلي واسع النطاق في أواخر شهر فبراير، وقامت جميع الفئات المعنية بارتكاب المزيد من القتل التعسفي أو خارج القانون (انظر القسم: 1- ز).

ب للاختفاء

يتضمّن قانون عهد القذافي أحكاماً ضدّ الاختفاء القسري لم يُعمّ نظام القذافي أو معارضيه المسلحين باحترامها في الممارسة العملية. وقد أصدر المجلس الوطني الانتقالي العديد من الإعلانات التي ألغت أحكام "الأمن الخاص" في قوانين القذافي، والتي كان بعضها قد سهلّ القمع السياسي. قبل النزاع وخالله (انظر أيضاً القسم 1- ز)، وقد واصلت حكومة القذافي حملتها للاختفاء القسري، واعتقال أشخاص يُشتبه في دعمهم للمعارضة، بما في ذلك نشطاء أو منتقدين معروفين ومعارضين على شبكة الانترنت، وصحفيين ومتظاهرين، والعمال المهاجرين. وشملت الفئات الأخرى أفراد القوات المسلحة الذين رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين أو انضموا إلى المظاهرات، فضلاً عن أولئك الذين اختفوا في وقت لاحق في القتال. وقد وردت تقارير عن أنّ ناشطين ومنتقدين للحكومة بدأوا يختفون في البيضاء وبنغازي ومصراته

وطرابلس في وقت مبكر قبل الاحتجاجات الشعبية المخططة على نطاق واسع في 17 فبراير.

ويبيّن العدد الإجمالي للأشخاص الذين تعرّضوا للاختفاء القسري على يد نظام القذافي غير معروف حتى نهاية العام، ومع ذلك، أفادت التقديرات الواردة بأنّ العدد بلغ الآلاف من الأشخاص، بعضهم من جماعات حقوق الإنسان الذين يُعتقد أنّهم قتلوا بصورة غير قانونية عند إلقاء القبض عليهم أو في الأسر. وحكومة القذافي لا تُبلغ عن أية تفاصيل تتعلق بهؤلاء المحتجزين أو مكان احتجازهم، بل وشددت من القيود التي تفرضها على الزيارات التي تقوم بها منظمات مستقلة وجعلتها تقتصر فقط على مرافق تقع تحت إشراف وزارة العدل في شهر ينايير وفبراير.

وقد كشفت المقابر الجماعية العديدة المكتشفة عن رفات الذين قتلوا في السنوات السابقة، بالإضافة إلى آخرين قتلوا على ما يبدو بشكل جماعي من قبل قوات الأمن القذافي خلال الصراع (انظر القسم 1-ز). وفي 25 سبتمبر، على سبيل المثال، عثرت الجماعات المناهضة للقذافي على مقبرة جماعية بالقرب من سجن طرابلس قيل أنّها تحتوي على رفاة نحو 1200 من السجناء الذين قتلوا في عام 1996 من قبل حراس السجن خلال أعمال شغب. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، كان معظم السجناء ضحايا اختفاء قسري من قبل. وبالإضافة إلى ذلك، دفت القوات الموالية للقذافي عدد 170 جثة في مقبرة جماعية في "بن جواد"، وبعض المتوفين كانوا قد أعدموا.

وحسبما ورد فإنّ الجماعات المناهضة للقذافي الجماعات قد قامت هي أيضاً بعمليات اختفاء مستهدفة ضدّ أنصار القذافي فعليين أو مشتبه بهم (انظر القسم 1-ز). وقد استمرت هذه الممارسة حتى بعد تأسيس الحكومة المؤقتة.

ج- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المعنية

يحظر القانون في عهد القذافي مثل هذه الممارسات، مع استثناءات تشمل العقوبات البدنية المفروضة قضائياً مثل بتر الأطراف والجلد. ولا توجد معلومات حول ما إذا تمّ تنفيذ مثل هذه العقوبات. وينصّ الإعلان الدستوري أنّه يُحظر تنفيذ أيّ عقاب خارج القانون.

قامت عناصر الأمن في حكومة القذافي بتعذيب السجناء والمعتقلين وسوء معاملتهم بصورة روتينية، بما في ذلك المعارضين السياسيين، وخلال عمليات الاستجواب أو كعصاب. وتتضمن الأساليب المستخدمة بشكل متكرر بحسب ما ورد الصدمات الكهربائية والضرب، والضرب المستهدف على باطن القدمين (الفلفة)، والتعليق أو لي الجسم لفترات طويلة والحرمان من النوم، والحبس الانفرادي، وحرق الجلد بالسجائر أثناء الاستجواب. وأشارت شهادات من المحتجزين في سرت أو طرابلس من قبل نظام القذافي أن التعذيب وسوء المعاملة كانت شائعة أثناء الاعتقال وخلال الفترة الأولى من الاعتقال (انظر القسم: 1-ز).

بعد سقوط القذافي، قامت القوات المقاتلة والمليشيات والتي ظلت إلى حد كبير خارج سيطرة الحكومة المؤقتة أو المجلس الوطني الانتقالي، بملء الفراغ الأمني، وقد قام بعضهم بالاعتداء بالعنف على المعتقلين والسجناء. وتتبادر المعاملة من مرفق إلى آخر ولكن عادة ما تحدث أسوأ المعاملة عند عملية القبض. وشملت الانتهاكات المبلغ عنها التعرض للضرب على جميع أنحاء الجسم بالأحزمة والعصي والبنادق، وخراطيم المياه، والصدمات الكهربائية، والتهديد بالاغتصاب. وفي حالة واحدة، وُتُقدّت وسائل الإعلام وجماعات حقوق الإنسان انتهاكات شديدة للمعتقلين، بما في ذلك المشردين داخلياً، من قبل مليشيات مصراته، وخاصة السكان السابقين لمدينة تاورغاء، خلال النزاع الداخلي وبعد ذلك (انظر أيضاً القسم: 1-ز). وبشكل مماثل تم الإبلاغ عن انتهاكات ضد المعتقلين، وخاصة أنصار القذافي المزعومين، والأفارقة من دول جنوب الصحراء الذين ناصروا القذافي، في مراقب آخر تديرها مليشيات في جميع أنحاء البلاد.

أوضاع السجون والمعتقلات

وفقاً لمنظمات دولية وجماعات حقوق الإنسان، تراوحت الظروف في سجون حكومة القذافي ومرافق الاعتقال بين رديئة إلى متوسطة في المرافق الرسمية، ولكن ضئيلة هي المعلومات المتوفّرة حول الأوضاع داخل السجون. ونتيجة للصراع، ظهرت مرافق مؤقتة في جميع أنحاء البلاد لاستيعاب المعتقلين التي تم تجميعهم من قبل جميع الأطراف. وفي مثل هذه الحالات فإن الظروف كانت متفاوتة ومتنوّعة بشكل واسع، ولكن المشاكل المتكررة شملت الاكتظاظ، وعدم كفاية الغذاء والماء، والتهوية، وعدم وجود الضروريات الأساسية مثل الفرش، وصعوبة الحصول على أسباب النظافة

والرعاية الصحية. وكانت هناك تقارير تفيد بأنّ حكومة القذافي استخدمت مراافق غير رسمية، بما في ذلك ودون حصر، المستودعات والمباني العسكرية، وحاويات الشحن، وغيرها من الأماكن، بالإضافة إلى مراافق الاحتجاز الرسمية. وأفادت التقارير أنّ الميليشيات احتجزت أشخاصاً في المدارس، وفي موقع العسكرية التابعة للحكومة السابقة، وأماكن غير رسمية أخرى، بما في ذلك المنازل الخاصة، وفي حالة واحدة، في نادٍ لكرة القدم. وفي أعقاب الصراع، كانت السجون وظروف الاحتجاز إلى حدّ كبير ولكن ليس كلياً تحت سيطرة وسلطة الحكومة، إلا أنّ الظروف كانت في بعضها رديئة لدرجة أنّها تعرّض حياة المحتجزين للخطر.

وكان إجمالي عدد السجناء والمحتجزين غير معروف. وذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنّها زارت 14.000 معتقل في مائة (100) مراكز احتجاز خلال العام. وفي نهاية العام، بلغ عدد الحالات المسجلة لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر حوالي 8.500 معتقلًا في 68 مرفق تخضع لسيطرة المجالس المحلية، والميليشيات، والأفراد، أو في بعض الحالات أ عملاً إجرامية مبلغ عنها. ولم تسجّل اللجنة الدولية للصليب الأحمر كلّ معتقل على حده في كلّ موقع، مما يدلّ على أنّ العدد الإجمالي لهؤلاء المحتجزين كان أعلى بكثير. وتُفيد التقارير أنّ الرجال والنساء يُحتجزان بشكل منفصل، ولا تتوفر معلومات عن ظروف احتجاز النساء بشكل خاص. وذكرت منظمات حقوق الإنسان أنّ الميليشيات تحتجز القاصرين مع الراشدين. ولا يوجد محقق موثوق ينظر المظالم ويمكن أن ينوب عن السجناء والمحتجزين.

في عهد القذافي، لم تكن الحكومة تسمح بمراقبة مستقلة لظروف السجون من قبل المنظمات غير الحكومية المستقلة، ووسائل الإعلام، أو منظمات حقوق الإنسان الدولية. وقد أتيحت لبعض المنظمات الدولية فرصة زيارة السجون التي تديرها وزارة العدل ولكن ليس إلى مراافق الأجهزة الأمنية. وكان جهاز الأمن الداخلي (ISO) يُدير سجينين رئيسيين في طرابلس: أبو سليم وعين زارة، فضلاً عن مراافق عديدة غير معترف بها وتقع خارج الاختصاص القانوني ولا يمكن زيارتها البة من قبل مراقبين مستقلين. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، لم تكن هناك زيارات مراقبة مستقلة معروفة لسجين أبي سليم أو عين زارة، أو مركز صلاح الدين للاحتجاز في طرابلس، أو ثكنة الشرطة العسكرية في مدينة سرت، وهي المدينة التي يعتقد أنّ كثيراً من المفقودين كانوا محتجزين فيها من قبل قوات القذافي.

فتحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مكتباً لها في البلاد، وعموماً أتيحت لها فرصة جيدة لزيارة مراقبة احتجاز غير رسمية معروفة تخضع لسيطرة المجلس الوطني الانتقالي وميليشيات الثوار، أمّا بالنسبة لبقية المنظمات الدولية الأخرى فقد تبينت فرصها في الوصول والزيارة.

د- الاعتقال أو الاحتياز التعسفي

يحدّد القانون الجنائي في عهد القذافي إجراءات الاحتجاز السابق للمحاكمة، ويحضر الاعتقال والاحتياز التعسفي، ولكن نظام القذافي لم يكن يلتزم بهذا الحظر. وهناك تقارير تفيد بأنّ قوات القذافي الأمنية قامت باعتقال واحتجاز مواطنين دون توجيه لهم لهم بشكل رسميّ، وقامت باحتجازهم لأجل غير مسمّى دون أحكام صادرة عن المحكمة. وفي نهاية العام، لم تكن الحكومة المؤقتة تُسيطر إلا بشكل قليل على الشرطة والميليشيات الجهوية التي توفر الأمان الداخلي، والتي لم تكن تتلزم أيضاً بهذا الحظر. وبعد سقوط القذافي، نفذت بعض الجماعات المسلحة، بما في ذلك الميليشيات، عمليات اعتقال غير قانونية وتعسفية حتى نهاية هذا العام.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

احتفظ نظام القذافي بجهاز أمني واسع النطاق من الشرطة والوحدات العسكرية وأجهزة الاستخبارات المتعددة، "اللجان الثورية" المحلية، و"الجان الشعبية"، و"الجان التطهير". وكانت النتيجة نظام مراقبة متعدد الطبقات ونظام عام للمراقبة والتحكم في أنشطة الأفراد وحياتهم اليومية. من الناحية النظرية، كانت القوات العسكرية والأمنية الداخلية تحت سيطرة مدنية مباشرة عن طريق نظام "سيادة الجماهير". ولكن في الممارسة العملية فإنّ دائرة النخب المقربة من القذافي تمارس السيطرة الكاملة. وتتشترك الشرطة وجهاز الأمن الداخلي في مسؤولية الأمن الداخلي، بينما كانت القوات المسلحة وجهاز الأمن الخارجي تتولى مسؤولية الأمن الخارجي.

خلال النزاع وطوال عشرة أسابيع بعد سقوط النظام في شهر أكتوبر، لم يكن هناك شرطة وطنية أو قوّة أمنية متماسكة أو فعالة. وقد أدّى انهيار مؤسسات الدولة إلى فراغ أمني ومؤسسي. وألت مهام الشرطة أثناء الصراع وبعد ذلك في كثير من الأحيان إلى ميليشيات لامركزية شكلت نفسها بنفسها وكانت تمارس في كثير من الأحيان وإلى حدّ كبير مهام قوة الشرطة دون تدريب أو إشراف أو مساءلة.

لم تكن هناك آليات قضائية تلقائية معروفة للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبها قوات الأمن الجديدة بعد الثورة. كانت هناك تقارير تفيد بأنّ المؤسسات الأمنية الناشئة تفتقر إلى السيطرة على بيئة تهيمن فيها الميليشيات وبالتالي لم تكن تستجيب دائمًا للعنف المجتمعي.

إجراءات التوقيف والمعاملة أثناء الاحتجاز

ينصّ القانون في عهد القذافي على ضرورة وجود مذكرة توقيف لكن يجوز للسلطات الحصول على إذن لاحتجاز أشخاص من دون تهمة لفترات تصل إلى ثمانية أيام من تاريخ الاعتقال. كما ينص القانون أيضًا على أن يتم إبلاغ المحتجزين بالتهم الموجّهة إليهم، وأنه لكي يتم تجديد أمر الاعتقال، لا بدّ من مثول المعتقلين أمام سلطة قضائية على فترات منتظمة تبلغ 30 يوماً. أمّا عمليًا فإنّ حكومة القذافي لم تلتزم بهذه الأحكام، وفي بعض الأحيان تقوم باحتجاز المعتقلين إلى أجل غير مسمى، تعسّفًا، وسرّاً، ودون توجيه اتهامات لهم أو عرضهم على المحكمة.

بعد اندلاع الثورة وانهيار المؤسسات القضائية والمحاكم الذي صاحب ذلك، قامت الحكومة الانقلالية وقوات المعارضة أيضًا باعتقال الأشخاص بصورة تعسفية، واحتجزتهم في مواقع رسمية وغير رسمية، بما في ذلك أماكن مجهلة ولفترات طويلة دون توجيه اتهامات قانونية رسمية أو إجراء أو سند قانوني. وفي بعض الحالات جاءت أوامر الاعتقال من مصادر رسمية أو شبه رسمية. وفي بعض الأوقات أثناء النزاع، شكلت القيادة العسكرية للمعارضة أو المجلس الوطني الانقلالي لجاناً تصدر الأوامر والمذكرات إلى الميليشيات لإلقاء القبض على بعض الأفراد. وإحدى الأمثلة البارزة التي وقعت يوم 28 يوليو، هي لما أُلقي القبض على القائد العسكري في المجلس الوطني الانقلالي عبد الفتاح يونس بموجب أمر من لجنة تابعة للمجلس الوطني الانقلالي، ثم قُتل في وقت لاحق عندما كان محتجزاً لدى إحدى الميليشيات في بنغازي.

في عهد القذافي ينصّ القانون على الكفالة وتعيين محامي للمحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة، ومحامي عام لأي شخص معتقل غير قادر على تحمل تكاليف محام خاص. ويقرّ الإعلان الدستوري بالحق في الاستعانة بمحام. وخلال العام لم تتمكن الغالبية العظمى من المعتقلين من قبل قوات القذافي أو قوات الثوار من التمتع بكفالة أو الاستعانة بمحام.

وكان الحبس الانفرادي مشكلة كبيرة. حكومة القذافي، والمليشيات، والسلطات في مرحلة ما بعد القذافي كانت تحتجز المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي لفترات غير محدودة في مراكز احتجاز غير رسمية وغير معروفة.

سمح القانون في عهد القذافي للنساء والفتيات، وبعضاً من ضحايا العنف المنزلي أو القائم على أساس الجنس واللواتي يشتبه في انتهاكيهن للأداب العامة، أن يتم احتجازهن في مراقب "لإعادة التأهيل الاجتماعي". ويمكن احتجازهن إلى أجل غير مسمى من دون الحصول على تمثيل قانوني أو فرصة الاعتراض على احتجازهن في المحاكم. ولا يمكن إطلاق سراح النساء المحتجزات في هذه الواقع إلا لتسليمهن لأسرهن، والتي غالباً ما تكون مصدر تهديد لسلامتهن. وفي أعقاب الصراع، ليس من الواضح ما إذا قد تمت مراجعة ممارسة الاعتقال دون مراجعة قانونية أو ما زالت مستمرة.

الاعتقال التعسفي: يحظر القانون الجنائي في عهد القذافي الاعتقال والاحتجاز التعسفي، ولكن حكومة القذافي لم تلتزم بهذا الحظر. وكان الاعتقال التعسفي يمارس على نطاق واسع طوال العام، وكان يستخدم من قبل سلطات القذافي ومجموعة من الجماعات المسلحة المستقلة في كثير من الأحيان والتي تُنفذ الاعتقالات بدون سلطة قانونية. وحتى نهاية العام لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت السلطات الجديدة تتقيّد بالقانون الجنائي الذي وضعه حكومة القذافي.

ألقت أجهزة أمن القذافي القبض على النشطاء والكتاب وأعضاء المعارضة في الاحتجاجات المزمعة في 17 فبراير. وعلى سبيل المثال، يوم 1 فبراير، اعتقلت شرطة بالزي المدني في طرابلس جمال حاجي وهو سجين سياسي سابق وناشط في مجال حقوق الإنسان، بعد أن دعا إلى تظاهرات مؤيدة للديمقراطية على الانترنت. وبررت السلطات القبض عليه على أساس وجود مخالفة مرورية مزعومة. وفي 15 فبراير في بنغازي، ألقت الشرطة السرية القبض على فتحي تربل، وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان ومحام ينسق الدفاع عن أسر سجناء أبي سليم كان قد خطط لمظاهرة تتعلق بحالات مائة سجين لم تسلم جثثهم أبداً إلى أهاليهم.

قامت الجماعات المناهضة للقذافي أيضاً باعتقالات تعسفية على نطاق واسع في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي أعقاب اندلاع الصراع، اعتقل أعضاء من المعارضة

في بنغازي بصورة تعسفية وخارج نطاق القضاء أشخاصاً مشتبه في مواليتهم للقذافي أو أعضاء في جهاز الأمن الداخلي وفي اللجان الثورية؛ وأشخاصاً متهمين بـ"تخريب الثورة"، والأفارقة المنحدرين من دول جنوب الصحراء، وفي كثير من الأحيان المهاجرين الذين يُشتبه في انخراطهم في نشاط المرتزقة، وفقاً لمنظمة العفو الدولية. وقامت الميليشيات في جميع أنحاء البلاد بإلقاء القبض على العديد من المهاجرين في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وخصوصاً في طرابلس بعد سقوطها في أيدي القوات الثورية في شهر أغسطس.

وفي حين تم الإفراج عن بعض المعتقلين، لا يزال نحو 8500 شخص رهن الاعتقال من قبل الحكومة الانتقالية والجماعات المناصرة للثورة حتى نهاية العام. وزعمت بعض المنظمات الدولية أنه تم التقليل من شأن هذا الرقم بشكل كبير. وحتى نهاية العام، لم تقم الحكومة المؤقتة بإعادة تفعيل نظام المحاكم أو القضاء، وعدد قليل من المعتقلين فقط حظي بفرصة توكيلاً محاماً، أو وجهت لهم اتهامات رسمية، أو أتيحت لهم فرصة الطعن في احتجازهم أمام سلطة قضائية.

الاحتجاز التحفظي (السابق للمحاكمة): معظم الأشخاص المحتجزين حتى نهاية السنة تم اعتقالهم من طرف ميليشيات دون توجيه اتهامات لهم وخارج سلطة الحكومة المؤقتة. وقد حال توزيع السيطرة على البيئة الأمنية بشكل لامركزي بين الميليشيات إضافة إلى سلطة قضائية معطلة إلى حد كبير دون حصول معظم المعتقلين على فرصة عرض على المحكمة، وهذا يعني أنّ عدداً قليلاً من المعتقلين محتجزين بشكل رسمي في إطار الاحتجاز التحفظي الذي يسبق المحاكمة.

العفو: في خطوة للعفو بحكم الأمر الواقع، فتحت قوات المعارضة سجن بوسليم أثناء سقوط طرابلس في شهر أغسطس، وتم الإفراج عن المئات من المعارضين لحكومة القذافي والسجناء السياسيين. وفي أوائل شهر نوفمبر ذكرت الصحف أنه بمناسبة عيد الأضحى المبارك، أفرج المجلس الوطني الانتقالي عن مئات السجناء من مرافق خاضعة لسيطرته المباشرة وغير المباشرة. وكان المفرج عنهم بالأساس مواطنين ليبيين ساعدوه أو قاتلوا إلى جانب قوات القذافي.

هـ. الحرمان من محاكمة علنية عادلة

ينصّ القانون في عهد القذافي وكذلك الإعلان الدستوري لاحقاً على استقلال القضاء كما ينصّ على أنّ كلّ شخص له الحق في اللجوء إلى المحاكم، ولكن النظام القضائي تحت القذافي لم يكن مستقلاً في الواقع العملي، وكثيراً ما كان عُرضة للتدخل. ونتيجة للصراع، انهار النظام القضائي. على الرغم من أنّ الحكومة الجديدة تعهدت باعادة تفعيل القضاء، في نهاية العام، ظلت السلطة القضائية غير فعالة إلى حدّ كبير وغير قادرة على إقامة العدل. فالآلاف من الأشخاص المحتجزين رهن الاعتقال لم يتلقوا أيّ محاكمة، ولم يُشرع في أيّ تحقيقات في الانتهاكات المزعومة الموجهة لهم من قبل أيّ من الجماعات المؤيدة أو المناهضة للقذافي. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر القضاة أنّ المخاوف من النقص العام في الأمن في المدن والمناطق المحيطة بالمحاكم يمثل أحد الأسباب لعدم عودتهم للعمل، وهو ما يزيد من الحيلولة دون إعادة تفعيل القضاء.

إجراءات المحاكمة

ينصّ القانون في عهد القذافي والحكومة المؤقتة على افتراض البراءة والحق في الاستعانة بمحام، الذي يتمّ توفيره على نفقة الدولة للمعوزين. وخلال العام لم تتحترم هذه المعايير بشكل عام في الممارسة العملية. فقد قام رجال الأمن في حكومة القذافي والمليشيات الثورية المستقلة أيضاً وبشكل كبير باحتجاز الأشخاص دون سند قانوني، مما يقوّض احتمال إجراء محاكمات علنية عادلة.

ومع نهاية العام، لم تُقم الحكومة الانتقالية ولا المجلس الوطني الانتقالي قبلها باتخاذ خطوات معروفة لإضفاء طابع رسمي على وضع المعتقلين المحتجزين بصورة غير نظامية أو نقلهم تحت النظام القانوني المعطل. وحتى نهاية العام، لم تجر أيّ محاكمات جنائية معلومة من قبل السلطة القضائية وتحت سيطرة السلطات الجديدة في مرحلة ما بعد القذافي.

السجناء والمعتقلون السياسيون

في ظل حكومة القذافي، كان عدد كبير ولكن غير معروف من الأشخاص محتجزين أو مسجونين بسبب الانخراط في النشاط السياسي السلمي أو لانتسابهم إلى

تنظيم سياسي غير مشروع. وتعرّض السجناء السياسيون المحتجزون في سجن أبي سليم، بعضهم لأكثر من 15 سنة بسبب نُهُم ذات صلة بالأمن، إلى اختفاء بعد انطلاق الاحتجاجات في فبراير، وفقاً لمنظمة العفو الدولية. ولم تكن أسر أكثر من 100 سجين من هذا القبيل قادرة على الاتصال بهم منذ منتصف فبراير، ولكن في أواخر شهر أغسطس، عاد بعض هؤلاء المعتقلين السياسيين المحتجزين لفترة طويلة للظهور مرة أخرى حالما تمكنت قوات المعارضة من السيطرة على سجن أبو سليم (انظر القسم 1- د: العفو).

قام المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المؤقتة، والمليشيات المختلفة، بقدر سلطتها على قوات الأمن باعتقال أشخاص في مجموعة متّوّعة من مرافق خاصة وأسباب سياسية، ولا سيّما المسؤولين السابقين في حكومة القذافي، وأعضاء جهاز الأمن الداخلي، وغيرهم من المتهمين بـ "تخرّب الثورة".

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

في عهد القذافي لم يكن للمواطنين إمكانية الوصول إلى المحاكم للحصول على تعويضات أو المطالبة بوقف انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها نظامه، على الرغم من أنه في سلسلة من الحالات الخاصة، كان بعض السجناء السياسيون المُفرج عنهم قادرين من الناحية القانونية على طلب تعويضات من خلال المحاكم والقضاء بداية من عام 2010. ولم يكن للمواطنين الحق في طلب التعويض أمام المحكمة المدنية عن تصرّفات الأجهزة الأمنية في عهد القذافي.

ينصّ الإعلان الدستوري على الحق في اللجوء إلى القضاء، ولكن النظام القضائي في مرحلة ما-بعد-القذافي لم يكن لديه القدرة على تمكين المواطنين من الوصول إلى وسائل الانتصاف الشرعية المدنية عما ارتكب في حقّهم من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي ظلّ المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المؤقتة، تمّ إعادة تشغيل بعض الإجراءات المدنية، وإن كان بشكل غير متساوٍ بين مختلف المناطق في البلاد.

و- التدخل التعسفي في الخصوصيات وانتهاك الحرمات: العائلة والبيوت أو المراسلات

يحظر القانون في عهد القذافي مثل هذه الأفعال، ولكن الحكومة لم تحترم هذا الحظر في الممارسة العملية. وحتى سقوط النظام في شهر أكتوبر، قامت قوات القذافي الأمنية وبانتظام باقتحام المنازل الخاصة بهؤلاء المتهمين بدعم المعارضة ومصادرة ممتلكاتهم ومدخراتهم. ومع تقدم الجماعات الثورية واتساع سيطرتها على مختلف الأقاليم في البلاد طوال فترة الصراع، وردت أيضاً تقارير عن سلوك مماثل من قبل الميليشيات. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك تقارير صحفية بعد سقوط طرابلس في أواخر شهر أغسطس تُفيد بوقوع عدد من عمليات السطو والسرقات من قبل الميليشيات القادمة من جهات داخلية، والتي كانت في بعض الأحيان تستهدف أنصار القذافي المشتبه بهم.

بالإضافة إلى الاحتفاظ بشبكة واسعة من المُخبرين (انظر القسم 1-د)، قامت حكومة القذافي بصورة روتينية بمراقبة المكالمات الهاتفية واستخدام الإنترنت، بما في ذلك الاتصالات عبر البريد الإلكتروني، وقد لوحظ زيادة وتيرة هذه المراقبة قبل بدء الاحتجاجات في شهر فبراير وطوال فترة الصراع. ولم ترد تقارير معلومة بأنّ المجلس الوطني الانتقالي أو الحكومة الانتقالية قامت بمراقبة الاتصالات الخاصة أو لديها القدرة على القيام بذلك.

في المناطق الخاضعة لسيطرتها، صعدت سلطات القذافي من سياستها المستمرة بإلماح العقاب الجماعي لأقارب بعض الأفراد، لا سيّما المعارضين. وفي السنوات السابقة بلغ هذا الأمر في كثير من الأحيان إلى حد التمييز الهيكلي عن طريق الحرمان من الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة. وخلال الاضطرابات تضمّنت هذه التصرفات الترهيب المباشر وأحياناً إلقاء القبض على أفراد الأسرة. وعلى الرغم من أنّ الحكومة الانتقالية لم تكن مسؤولة عن مثل هذا السلوك، فإنّها لم تتمكن من ردع الميليشيات من مواصلة الهجمات المبلغ عنها أو التمييز القائم على أساس مماثلة. وعلى سبيل المثال، ذكرت جماعات حقوق الإنسان أنّ الترهيب والعنف الذي مارسته الميليشيات والعناصر المسلحة ضدّ ذوي البشرة السمراء المشردين من مدينة تاورغاء، وهي بلدة اتخذتها قوات القذافي كقاعدة لإحکام محاصرتها لمصراته، قد وصل إلى حد العقاب الجماعي

لأهالي تاورغاء بسبب الهجمات التي شنتها قوات القذافي في مصراته خلال الأشهر الأولى للصراع (انظر القسم: 1-ز)

ز- الاستخدام المفرط للقوة وغيره من الانتهاكات في الصراعات الداخلية

استمرت فترة النزاع الداخلي المسلح واسع النطاق من أواخر شهر فبراير، بعد أن تصاعدت موجة الاحتجاجات في الشرق والغرب وتحولت إلى ثورة، وحتى إعلان المجلس الوطني الانتقالي "تحرير" البلد في 23 أكتوبر. ومنذ بداية شهر فبراير ومارس، قابلت قوات القذافي المتظاهرين بالقوة المفرطة والقاتلة في كثير من الأحيان (انظر القسم: 1-أ). وتطورت أنشطة المعارضة المحلية إلى صراع مسلح مع نهاية شهر فبراير، حيث استمرت الاشتباكات المنتظمة بين القوات الحكومية ومقاتلي المعارضة المسلحة حتى شهر أكتوبر. وكانت جماعات المعارضة المقاتلة في كثير من الأحيان تتالف من حركات محلية المختلفة، بدلاً من مقاومة وطنية متماسكة، والتي لم تبدأ في إظهار تنسيق حربي فعال إلا بحلول شهر أغسطس. وقد أفادت التحقيقات التي أجرتها المدعى العام بالمحكمة الجنائية الدولية (ICC)، واللجنة الدولية لقصص الحقائق في ليبيا التي عينتها الأمم المتحدة (COI)، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية بوجود أدلة على ارتكاب قوات القذافي جرائم قتل وحالات الاختفاء القسري والاعتقال والسجن والتعذيب، واضطهاد المدنيين والاغتصاب والتهجير القسري، والقيود المتعتمدة على وصول المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين، والهجمات على المدنيين. وخلال سعيها لاستعادة المناطق التي سيطرت عليها المعارضة، شنت هذه القوات حملة عسكرية شملت عمليات القتل العمد والاستخدام العشوائي للقوة على حد سواء، وهو ما وصفه مراقبون من المنظمات غير الحكومية بأنه عملية واسعة النطاق ومنهجية. وقد شارك مقاتلو المعارضة المؤيدون للثورة، الذين انضموا كثیر منهم تحت عصابات ضعيفة التنظيم وميليشيات قائمة على أساس جهوي، أيضاً في عمليات القتل المتعمم، والاعتقال التعسفي والسجن، وغيرها من الانتهاكات. كما وقعت انتهاكات ارتكبها أطراف مجهولة.

عمليات القتل

خلال محاولاتها لقمع الاحتجاجات، وإسكات أصوات المنتقدين، والرد على المعارضة المسلحة، فشلت قوات القذافي في اتخاذ تدابير وقائية كافية لحماية المدنيين، بل وفي حالات شتى استهدفت المدنيين مباشرة مع نية القتل، وفقا لجماعات حقوق الإنسان المختلفة. وفي تقرير بتاريخ 4 مايو، أكد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن إطلاق النار على المتظاهرين واضطهاد المدنيين الذين يُشتبه في دعمهم للمعارضة قد استُخدم بشكل منهجي كسياسة متّبعة. وأفادت التقارير أن استخدام النظام للقوة كان غير مناسب، وفقا لجماعات حقوق الإنسان، في مناطق متفرقة في جميع أنحاء البلاد. وعلى سبيل المثال، وفقا لتقارير منظمة العفو الدولية، أطلقت قوات النظام الذخيرة الحية والأسلحة الثقيلة، بما في ذلك قذائف الدبابات وقدّائف صاروخية، على السكان الفارين ونصبت المدافع المضادة للطائرات في الشوارع لأطلاق النار على المتظاهرين وقتلهم. وتسبّب هذا الاستخدام غير المناسب للقوة في الوفيات الناجمة عن إصابات خطيرة، بما في ذلك تمزيق وقطع الجسم إلى نصفين، وفقا للجنة تقصي الحقائق. وفي طرابلس ومناطق أخرى، تسبّبت جهود الحكومة لإخفاء أدلة عمليات القتل عن طريق إزالة الجثث من الشوارع والمستشفيات في جعل التأكيد من عدد الوفيات عملية صعبة.

أدّت حملة القذافي التي شملت حالات الاختفاء القسري، والتي استهدفت عدداً مؤيدي المعارضة، بالإضافة إلى استهداف المدنيين بشكل عشوائي، إلى القتل خارج نطاق القضاء. وكان إعدام الأشخاص الذين تحتجزهم قوات القذافي أمراً شائعاً كلما أجبرت تلك القوات على الانسحاب من المناطق التي تسقط في أيدي قوات المعارضة. وعلى سبيل المثال، وفقا لتقرير منظمة (هيومان رايتس ووتش) لحقوق الإنسان بتاريخ 14 سبتمبر فقد تم اكتشاف 34 في مقبرة جماعية في منطقة القواليش في غرب ليبيا، بالإضافة إلى ثلاثة جثث أخرى في مكان قريب، من المرجح أنها جُنث رجال احتجزتهم قوات القذافي عند نقاط التفتيش أو أخذوا من ديارهم في مطلع شهر يونيو وتم إعدامهم عند انسحاب قوات القذافي من المنطقة. وكانت الجثث التي تم إخراجها من المقابر الجماعية وتحمل آثار أعيرة نارية معصوبة العينين ومكبلة اليدين. وأفادت شهادات محلية جمعتها منظمة هيومان رايتس ووتش أن الضحايا الذين تم التعرف على هويتهم هم من مدينة قريبة اسمها "القلعة" ومن بينهم ما لا يقل عن تسعه رجال تتراوح أعمارهم سن 60 عاماً، ومن بينهم شخص يبلغ 89 عاماً.

كان استخدام نظام القذافي للقناصة الذين تمركزوا على أسطح المنازل واسعاً، وأفادت تقارير وسائل الاعلام أنَّ القناصة كانوا يطلقون النار عمدًا ويقتلون المدنيين (بما في ذلك الأطفال) ومقاتلي المعارضة على حد سواء في مدن متفرقة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إجدابيا، مصراتة، طرابلس، والزاوية.

كما استخدمت قوات القذافي القوة العشوائية أثناء النزاع، وفي كثير من الأحيان في محاولة لاستعادة السيطرة على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، بما أثر سلباً على السكان غير المقاتلين. ووفقاً لتقارير واسعة النطاق، استخدمت قوات القذافي أسلحة ثقيلة وذخائر غير دقيقة، بما في ذلك القنابل العنقودية وراجمات الصواريخ ومدافع الهاون، وقدأثاف المدفعية، لمهاجمة المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في مختلف المناطق. وأدى استخدام القوة في المناطق السكنية إلى تقارير واسعة الانتشار عن سقوط قتلى وجرحى بين صفوف المدنيين، بما في ذلك الأطفال.

كان استخدام قوات القذافي للهجمات العشوائية شائعاً في جميع أنحاء البلاد، إلا أنَّ الأضرار كانت باللغة بشكل خاص في مصراتة التي فرض عليها الحصار في شهر فبراير. وقد أطبقت قوات القذافي على المدينة وهاجمت الميناء (الذي كان السبيل الوحيد لوصول المساعدات الإنسانية وعمليات الإجلاء)، وشنت هجمات عشوائية بالصواريخ على المناطق السكنية حتى شهر مايو، ثم استأنف قصفها للمدينة في منتصف شهر يونيو، ثم استمرَ ذلك بشكل متقطع بعد ذلك. أدَى الحصار إلى تقارير واسعة الانتشار عن وفيات وقعت بين صفوف المدنيين. كما وثقت جماعات حقوق الإنسان أيضاً غيرها من الأساليب العشوائية، مثل استخدام الكريات الحديدية في الصواريخ. كما شنت قوات القذافي أيضاً هجماتها على نحو مماثل في الزاوية، والزنتان وإجدابيا وغيرها من المدن، مما أدى إلى أضرار فادحة في المناطق السكنية وأعداد كبيرة من القتلى بين صفوف المدنيين.

منذ بداية الصراع المسلح، أفادت التقارير بأنَّ قوات المعارضة - بما في ذلك الميليشيات المستقلة والمحتجين المسلحين - قتلت أنصار القذافي الفعليين والمشتبه بهم، والمرتزقة الأفارقة المزعومين من دول جنوب الصحراء، وأفراد قوات الأمن، وكذلك الأشخاص الذين اتهموا بأنَّهم أنصار القذافي بحكم موقع تواجدهم أو لون بشرتهم السمراء. ومع تقدُّم النزاع، أفادت منظمات غير حكومية عن ظهور نمط من الهجمات

التي تستهدف فيما يbedo الموالين للنظام، بما في ذلك أعضاء اللجان الثورية، والحرس الثوري وأعضاء جهاز الأمن الداخلي.

وفي حالات مختلفة أفادت التقارير أنّ قوات المعارضة قتلت الموالين القذافي والمدنيين والمقاتلين الذين وقعوا في الأسر (من بينهم الجرحى في بعض الأحيان) وذلك خلال تقدمها باتجاه المدن الرئيسية، بما في ذلك طرابلس وسرت. وعلى سبيل المثال، في 25 و 26 من شهر أغسطس، ذكرت وسائل الاعلام على نطاق واسع اكتشاف نحو 30 جثة لمقاتلي القذافي في معسكر مؤيد للفدائي في طرابلس، اثنتان منها كانت يداهما مقيدتين بقيود بلاستيكية. وتكهنّت تقارير صحافية بأنّ هؤلاء الذين قتلوا كانوا قد استسلموا أو وقعوا في الأسر من قبل المقاتلين الموالين للفدائي. ومع ذلك، كان حجم القتل التي ارتكبته قوى المعارضة خلال الصراع أقلّ من حجم أعمال القتل على أيدي قوات القذافي.

وبعد تبادل لإطلاق النار يوم 20 أكتوبر، تمكّن مقاتلو مصراته من إلقاء القبض على معمر القذافي وقتلها لاحقاً بعد وقت قصير من القبض عليه. كما اعتُقل أيضاً ابنه المعتصم، وتمّ تصويره على فيديو الحياة في الأسر ولكن في وقت لاحق نُقل خبر وفاته في ظروف غير مؤكدة. وعثرت منظمة هيومان رايتس ووتش على حوالي 95 جثة في الموقع الذي تمّ فيه القبض على القذافي، من بينها عدد يتراوح بين 6 و 10 جثث تحمل آثار طلقات نارية في الرأس والجسم، ويبدو أنّه تمّ إعدامهم في الموقع.

في يوم 23 أكتوبر، عثرت منظمة هيومان رايتس ووتش 53 جثة، تبيّن لاحقاً أنّ بعضها يعود لمدنيين وموالين للفدائي وتبيّن علامات على بعض الجثث أنّ أصحابها خضعوا للعلاج من إصابات سابقة قبل وفاتهم، في فندق المهاري في سرت. ووفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش، كان الفندق تحت سيطرة مقاتلي المعارضة في مصراته تقريباً في الوقت الذي يرجح أنّ عمليات القتل وقعت فيه. هذا وقد كتبت أسماء خمسة من كتائب مصراته على جدران الفندق، بما في ذلك "النمر"، "الإسناد"، "الفهد"، "الأسد"، و"القصبة".

وكانت هناك تقارير إضافية تشير إلى أنّ العديد من الوفيات وقعت أثناء الاحتجاز نتيجة لسوء المعاملة. وعلى سبيل المثال، ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش أنّ حرساً في مرفق الاحتجاز بمدرسة زرّوق في مصراته قاموا في أواخر شهر

أغسطس بالاعتداء بالضرب على المدعو صلاح محمد أشرف إلى أن مات، وهو رجل مختل عقلياً من بلدة تاورغاء، وذلك في محاولة لمعرفة كلمة السر لجهاز اللاسلكي.

كما ذُكر أن مقاتلي المعارضة المجهزين بعده أفل من الأسلحة المختارة والمستهدفة قد اشتركتوا في هجمات عشوائية أثناء القتال، وإن كان ذلك على نطاق أضيق. ولا تزال المعلومات ضئيلة عن أنشطة ميليشيات المعارضة في هذا الصدد، على الرغم من أن القوات المناهضة للقذافي كانت قد أطلقت صواريخ "غراد" حول مناطق "الدافنية"، و"مصراته"، و"سرت"، وربما "تاورغاء" أيضا وفقاً لمنظمة العفو الدولية.

وأشارت المقابر الجماعية المتعددة المكتشفة في جميع أنحاء البلاد، ولا سيّما في العاصمة، إلى أن عمليات القتل المتعمّد كانت منتشرة على نطاق واسع، ولكن في كثير من الحالات كان من الصعب تحديد هوية الأفراد المسؤولين عنها بالتحديد. وفي أعقاب السيطرة على المدن في الغرب، اكتشفت قوات المعارضة عدّة مقابر جماعية تضم رفاة يعود تاريخها إلى فترة النزاع، إضافة إلى مقابر تعود إلى فترة ما قبل الحرب. وفي يوم 6 أكتوبر، على سبيل المثال، عثر على مقبرة جماعية يُعتقد أنها تحتوي على ما يناهز 200 جثة في منطقة "قرقارش"، على الساحل شمال طرابلس مباشرة، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. وعقب الاستيلاء على المدينة من قبل المعارضة، عثر على جثث مجهولة الهوية وأحياناً مقيّدة في جميع أنحاء طرابلس بما في ذلك في المستشفيات، ويعتقد أن عمليات القتل هذه قد قامت بها قوات النظام أو المعارضة، اعتماداً على مصدر التقرير.

عمليات الاختطاف

المعلومات ناقصة عن مكان وجود الأشخاص الذين اختفوا أثناء القتال أو أخْطفوا واحتُجزوا عندما انسحبت قوات القذافي من المناطق التي كانت تسيطر عليها. وفي حين أن العشرات من الأشخاص اختفوا بسبب الاشتباه في تأييدهم للمعارضة أو المشاركة في الاحتجاجات، فقد اختفى آخرون عندما قامت قوات القذافي ضمن حملاتها الانتقامية بالقبض على البالغين والأطفال في الشوارع والمساجد وخلال مداهمات المنازل وعرضتهم للاختفاء القسري كما هو الحال في مصراته والزاوية وزواره، وفقاً لجماعات حقوق الإنسان. وذكرت شهادات قدّمتها عائلة لمنظمة الدولية أطباء من أجل

حقوق الإنسان (PHR) أنّ قوات القذافي خطفت واغتصبت الفتيات والنساء، واحتجزتهنّ أحياناً لأيام عديدة كلّ مرّة. ولم يتضح حتى نهاية العام ما إذا تعرّض المختطفون للقتل، أو احتجزوا لطلب فدية، أو ما إذا تمّ إطلاق سراحهم في وقت لاحق. كما اختفى مدنيون آخرون بعد مغادرتهم المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وفي كثير من الأحيان عندما كانوا يحاولون التنقل لشراء حاجياتهم الأساسية.

احتجزت قوات المعارضة المدنيين، بما في ذلك مهاجرين أفارقة من دول جنوب الصحراء وأنصار القذافي، وفي كثير من الأحيان بصورة تعسّفية ودون سلطة قانونية، ونقلت المعتقلين عندما كانت القوات تتحرّك بين الواقع أثناء الصراع وبعد. بعد السيطرة على طرابلس، شُتّت بعض قوات المعارضة حملة غير رسمية لاعتقال واحتجاز العمال المهاجرين كرهائن، بما في ذلك النساء، على أساس أنّهم كانوا مشتبه في مواليتهم للقذافي أو انتمائهم للمرتزقة. وقد تمّ احتجازهم في مجموعة من المرافق غير الرسمية في العاصمة، بما في ذلك المدارس، وكان قد تمّ الإفراج عن العديد منهم نهاية العام.

انتهاكات أخرى متصلة بالصراع

كان المدنيون، بمن فيهم الرعايا الأجانب، عُرضة لانتهاكات من قبل قوات القذافي والمعارضة على حد سواء، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب. وذكرت التقارير أنّ المدنيين خضعوا لأنواعاً مختلفة من سوء المعاملة والاعتداء من قبل قوات القذافي بسبب الاشتباه في ارتباطهم بالانتفاضة. وأفادت التقارير أنّ حملة منهجية من الاعتقالات والتعذيب والقتل والتهجير والاختفاء القسري والعنف والاغتصاب جرت في جميع أنحاء البلاد ولم تُميّز بين المدنيين والمقاتلين. وكان الضحايا من المدنيين الذين يُزعم أنّهم شاركوا في مظاهرات أو دعموا مقاتلي المعارضة والناشطين، أو الصحفيين، والذين تواصلوا مع الصحفيين الأجانب، وبعض العمال المهاجرين الذين طردوا قسراً. وقد تعرّض الآلاف من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، إلى الاحتجاز بعنف من الشوارع والمنازل والمساجد. وظلّ مكان وجودهم مجهولاً، إلى أن هربوا أو أفرج عنهم. وقد ظهر بعض هؤلاء الأشخاص "المختفين" على شاشات التلفزيون وهم "يعترفون" بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة أو العمل ضدّ مصالح النظام.

وكان العنف ضد المدنين قاسيا بشكل خاص بعد قيام قوات القذافي باستعادة السيطرة على البلدات، ويبدو أنها انتهت سياسة العقاب الجماعي.

وذكرت وسائل الاعلام وجماعات حقوق الانسان أن كلا الجانبين أثار مناخا من العنصرية التي زادت من ضعف الرعايا الأفارقة من دول جنوب الصحراء والمدنين من ذوي البشرة السمراء، بما في ذلك الهجمات العنيفة، والسطو، والضرب، والانتهاكات مثل العنف الجنسي. وعقب اندلاع أعمال العنف، على سبيل المثال، ادعى القذافي أن قوى المعارضة تتلقى الدعم من قبل المرتزقة الأفارقة القادمين من دول جنوب الصحراء وهو ما أدى إلى تقارير إعلامية واسعة النطاق عن هجمات تعرض لها العمال الأفارقة من دول جنوب الصحراء في طرابلس.

أفادت التقارير بأن مقاتلي وانصار المعارضة قاموا بالاختطاف والاعتقال التعسفي وتغذيب وقتل أنصار القذافي المشتبه بهم ومسؤولين حكوميين، والرعايا الأجانب، بما فيهم المدنين وممن يشتبه في أنهم مرتزقة. وفي شهر فبراير، اعتدت مجموعات من المتظاهرين على أفارقة من جنوب الصحراء ومدنين ليبيين في المناطق الشرقية والوسطى من البلاد، بما في ذلك البيضاء وبنغازي ودرنة ومصراته، وألقت القبض عليهم وداحتهم بيوتهم. وكان من الصعب تأكيد عدد هؤلاء الضحايا، بما في ذلك الوفيات وذلك بسبب إحجام السكان المحليين عن الكشف عن تفاصيل الهجمات لجماعات حقوق الإنسان، إلا أن العديد من الضحايا كانوا يرتدون ملابس مدنية حسب ما ورد في التقارير. وكانت بعض الميليشيات مسؤولة عن الاعتقالات التعسفية واسعة النطاق التي وقعت. وقد انخفض عدد الاعتداءات والاعتقالات التعسفية المبلغ عنها بعد فوز المعارضة المبكرة في الشرق ولكن ارتفعت وتيرتها مرة أخرى بعد الاستيلاء على طرابلس. واستمرت الحوادث بشكل متقطع على مدار العام.

أفادت تقارير متفرقة بأن قوات المعارضة هاجمت بعض المدنين عند استيلائهما على مناطق جديدة. وفي منتصف شهر يونيو ويوليو، قام مقاتلو المعارضة الذين استولوا على مناطق كان يسيطر عليها القذافي في غرب البلاد بالاعتداء على الممتلكات، بما في ذلك المنازل والمستشفيات، واعتدوا بالضرب على بعض الأفراد الذين زعموا أنهم دعموا القوات الحكومية في بلدات العوينية، والريابنة والقوالش، وزاوية الباقول، وفقا لمنظمة هيومن رايتس ووتش. وفي شهر أكتوبر ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش ارتفاع

وتيرة عمليات النهب والاعتداء والاعتقالات مع ازدياد سيطرة مقاتلي المعارضة على معاقل القذافي، بما يُشير إلى أنّ المعارضة لم تتخذ تدابير كافية لحماية المدنيين.

كان هناك سوء معاملة واسع النطاق للمعتقلين الذين قُبض عليهم من قبل قوات القذافي. وتمّ احتجاز الضحايا خارج نطاق حماية القانون، وحرموا من الاتصال بالخارج، وكانوا عرضة لسوء المعاملة. وبعد أن استولت قوات المعارضة على طرابلس وسرت، حيث نقلت قوات القذافي عشرات الأشخاص الذين تم اعتقالهم في مناطق مختلفة، شملت شهادات المفرج عنهم تقارير متواترة عن قساوة سوء المعاملة في الأسر بلغ البعض منها حدّ التعذيب. وقد تمّ توثيق الأدلة على التعذيب بين المعتقلين القتلى من جانب جماعات حقوق الإنسان في أجزاء مختلفة من البلاد. و كانت هناك تقارير مختلفة عن اعترافات قسرية وسوء معاملة أثناء الاستجواب، وعن دفن المعتقلين في زنازين تحت الأرض، والمعتقلين المصايبين بأعيর نارية في الأقدام. ووُقعت الانتهاكات في السجون الرسمية وغيرها من المرافق المحوّلة، مثل المدارس والمخازن، وفي بعض الحالات، حاويات الشحن.

كما اشتراك جماعات المعارضة أيضاً في سوء معاملة المعتقلين. وتبيّنت المعاملة على نطاق واسع من موقع إلى آخر، ولم يكن الاعتداء منهجي بالضرورة. كانت هناك تقارير في مارس وأبريل عن سوء معاملة أفراد أجهزة الأمن المقبوض عليهم والمدنيين المحتجزين، بما في ذلك من اعتُبروا أنصار القذافي، والرعايا الأفارقة من جنوب الصحراء، والليبيين من ذوي البشرة السمراء، في الشرق، بالإضافة إلى احتجازهم في مرافق رديئة وشديدة الانتظار. وكانت أعمال العنف، بما في ذلك الضرب أمراً شائعاً عند إلقاء القبض على الأشخاص في جبهة القتال ولا سيّما مقاتلي القذافي. ولكن المعاملة أثناء الاحتجاز كانت متباعدة. وتحوي جثث بعض مقاتلي القذافي التي وجدت بها إصابات خطيرة، بما في ذلك على مقربة من مدينة الزنتان في شهر يوليو، أنّ مقاتلي المعارضة قاموا في بعض الحالات بارتكاب انتهاكات مثل الصعق بالكهرباء والتجريد من الملابس وقطع الرأس والضرب.

ويُعتقد أنّ أعضاء من مليشيات مصراته قاموا بالاعتداء بالعنف وسوء معاملة المعتقلين من أهالي تاورغاء، وهي بلدة تقع بالقرب من مصراته وسكنها من الليبيين ذوي البشرة السمراء بشكل عام، وذلك بسبب ادعاءات بتواطئهم في الهجمات التي شنتها

قوات القذافي وسوء المعاملة التي تعرض لها سكان مصراتة خلال الهجوم الذي دام شهرين، والتي شملت الاغتصاب والقتل.

كانت مزاعم الاغتصاب كوسيلة تكتيكية اعتمدتتها قوات القذافي في الحرب منتشرة على نطاق واسع. وفي يوم 28 مارس، ظهرت إيمان العبيدي، وهي امرأة قالت أنها احتجزت من قبل جنود القذافي وتعرضت للاغتصاب خلال أيام متالية، في أحد فنادق طرابلس لتروي قصتها للصحفيين الأجانب. وردت حكومة القذافي على تلك المزاعم بالقول على أن إيمان العبيدي ليست مستقرة نفسيا، وفي حالة سكر، ويُحتمل أن تكون عاهرة. وفي يوم 19 مايو، أوردت هيئة الإذاعة البريطانية تقريرا عن أول حادثة اغتصاب واسعة النطاق بينما كانت قوات القذافي تنسحب من مصراتة. ودعا تقرير المدعي العام لمحكمة الجنائيات الدولية إلى إجراء تحقيقات في تقارير تفيد بأن قوات القذافي استخدمت الاغتصاب كسياسة منهجمة. وفي وقت لاحق، وقفت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان أدلة عن الاغتصاب كأسلوب عسكري في مصراتة.

وردت تقارير بأن بعض قوات المعارضة قامت بعمليات اغتصاب، ردّاً حسب زعمهم على الاستخدام الواسع النطاق للاغتصاب من قبل قوات القذافي، ولكن في كثير من الأحيان في ظروف لم يتقدّم فيها شهود لتحديد هوية مرتكب الجريمة.

كان استخدام الألغام الأرضية من قبل قوات القذافي من دون اتخاذ تدابير لمنع سقوط ضحايا بين صفوف المدنيين واسع النطاق خلال النزاع، بما في ذلك في المناطق المدنية والسكنية. وذكرت لجنة تقصي الحقائق (COI) أن مثل هذا الاستخدام للألغام كان عشوائيا. وشملت الألغام التي تم تحديدها من قبل منظمة هيومان رايتس ووتش وغيرها من الجماعات الحقوقية في ستة مواقع على الأقل الألغام المضادة للأفراد، والمضادة للمركبات، والمضادة للدبابات، فضلاً عن الألغام البلاستيكية. وذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش أن القوات لم تضع علامات، أو ترافق، أو تضع خرائط لحقول الألغام في حالات الألغام التي زرعت يدوياً بالقرب من إجدابيا والألغام المضادة للأفراد في مصراتة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت عن بعد ألغام محمولة بالمظلات طراز 84 – (مضادة للمركبات) على ميناء مصراته، وذلك عن طريق صواريخ "غراد"، ونشرت الألغام في منطقة واسعة من الميناء ومنعت وصول المساعدات الإنسانية، وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش. كما لوحظت قوات القذافي وهي تزرع الألغام البحرية في ميناء مصراتة. وفي نهاية العام، لا يوجد أي دليل على أن قوات القذافي سجلت استخدام هذه

الألغام المتناثرة. ولا توجد تقارير معلومة عن استخدام قوات المعارضة للألغام الأرضية.

والقييد الذي فرض على امدادات الإغاثة والمساعدات الإنسانية للسكان المعزولين كان بسبب القتال المكثف والمحاولات المتعمدة من قبل قوات القذافي لتقيد المساعدة المقدمة للسكان المعرضين للخطر، على حد سواء. وعلى سبيل المثال، فإن المعارك الطاحنة التي دارت في الزنتان في أواخر شهر مايو أجبرت المنظمات الإنسانية على الانسحاب مؤقتاً. بالإضافة إلى ذلك، قيّدت قوات القذافي وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المساعدات الطبية وتقديم المواد الأساسية التي لا غنى للسكان المدنيين عنها للبقاء على قيد الحياة، ولا سيّما أثناء حصارها للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة في الجبل الغربي، بما في ذلك الزنتان ومصراته.

وذكرت التقارير أنّ انتهاكات واسعة النطاق قامت بها قوات القذافي للحياء الطبي خلال فترة النزاع، علاوة عن الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية، والمرضى، وسيارات الإسعاف، والمرافق الطبية. وبحلول مارس ذكرت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان حوادث عن مسلحين اقتحموا وأطلقوا النار في المرافق الطبية، واعتداءات على الأطقم الطبية، والمرضى الذين اختفوا، والتخلص بشكل سري من الجثث التي هربت من المستشفيات، وعن مسلحين يستخدمون سيارات الإسعاف لإطلاق النار على المتظاهرين، والحرمان من مساعدة الأطقم الطبية والحصول على اللوازم الطبية، والحالات التي تمّ فيها قتل الجرحى بالرصاص بدلاً من نقلهم إلى المستشفيات. وذكرت لجنة تقصي الحقائق أنّ القوات الموالية للقذافي دخلت مستشفى الزاوية للقبض على المرضى الذين يعانون من آثار طلقات نارية (على افتراض أنّهم من مقاتلي المعارضة) وأطبائهم.

كما انتهكت قوى المعارضة مبادئ الحياد الطبي والإنساني. وفي شهر يوليو نهبت قوات المعارضة المعدّات الطبية وقامت بتخريب المنشآت الطبية في المناطق التي سيطر عليها القذافي سابقاً مثل الريانية، والعوينية وزاوية الباقول في غرب البلاد. حتى وإن كانت هناك تقارير تفيد بأنّ الأطباء يمليون إلى علاج جرحى المعارضة أو مقاتلي القذافي على حد سواء، أشارت منظمة هيومان رايتس ووتش في 10 أكتوبر أنّ المستشفى الميداني الواقع على نحو 50 كيلومتراً إلى الغرب من مدينة سرت اعتمد سياسة معالجة مقاتلي المعارضة فقط وليس الجرحى من القوات الموالية للقذافي أو

المدنيين. إلا أنّ الحرمان من الرعاية الطبية من قبل الأطباء المؤيدون للمعارضة لم يكن منهجيّاً، وفقاً للاحظات منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان

خلال كامل فترة الصراع، أخذت قوات القذافي الدبابات والمدرّعات الثقيلة فرب المدنيين والمنشآت المدنية وفي المناطق الحضرية، بما في ذلك في مصراته، فيما زعمت جماعات حقوق الإنسان أنّها كانت محاولة متعمّدة لاستخدام الدروع البشرية كغطاء. وعلى سبيل المثال، ذكرت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان عن شهود عيان أنّ قوات القذافي اعتقلت قسراً في شهر أبريل ومايو عدد 107 مدنياً جنوب مصراته لاستخدامهم كدروع بشرية لحماية الذخائر. ولا توجد تقارير معروفة عن استخدام قوى المعارضة للمدنيين كدروع بشرية.

تم تهجير وتشريد المدنيين قسراً لأسباب أخرى غير الضرورات العسكرية. ففي أواخر شهر مارس، وخلال حملة من القصف والعنف ضدّ المدنيين في مصراته، أجبرت قوات القذافي الآلاف من الأشخاص على ترك منازلهم. وفي شهر أغسطس أدّت أعمال العنف والاعتقالات التعسفية من قبل مليشيات مصراته في تاورغاء إلى فرار الكثير من الأهالي المدنيين من المدينة التي كانت قد استخدمتها قوات القذافي سابقاً كقاعدة لشنّ هجمات على مصراته. وكانت هناك تقارير، بما في ذلك تقارير من قبل المفوّضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تُفيد بأنّ مسلحين كانوا يمشطون الشرق الذي تسيطر عليه المعارضة بيّتاً بيّتاً في أوائل شهر مارس في محاولة لإجبار الأشخاص الذين يشتّبه في أنّهم من جنوب الصحراء على مغادرة البلاد. ولم يكن بالإمكان تحديد هويات الجناة.

القسم 2: احترام الحريات المدنية بما في ذلك:

أ - حرية التعبير والصحافة

وضع حرية التعبير وحرية الصحافة

في عهد القذافي، ينصّ القانون على حرية التعبير "في حدود المصلحة العامة ومبادئ ثورة (1969)"، ولكن على مستوى الممارسة كانت حرية التعبير والصحافة محدودة للغاية وتُخضع للرقابة وخاصة نقد المسؤولين الحكوميين أو السياسات. وهناك أحكام في قانون العقوبات تجرّم "إهانة المسؤولين العامين"، وبنصّ الإعلان الدستوري

على حرية الرأي والتعبير، والصحافة، وكانت كلها محل احترام من قبل السلطات الجديدة في مرحلة ما-بعد-الثورة .

حرية التعبير: كانت حرية التعبير محدودة في القانون والممارسة في عهد القذافي؛ وينص قانون العقوبات على مُعاقبة من يشوه سمعة البلد بالسجن مدى الحياة، وفرض عقوبة الإعدام على أي شخص ينادي بتعديل قانون عهد القذافي أو هياكله السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والتي تحظر بشكل فعال جميع الأنشطة السياسية وحرية التعبير. وقد نفذت حكومة القذافي هذه الأحكام من خلال اعتقالات واسعة النطاق لنشطاء معروفيين على شبكة الانترنت ومنتقدي الحكومة الذين دعوا إلى تنظيم احتجاجات في فبراير (انظر القسم 1-د). إلا أن الحكومة المؤقتة اللاحقة والمجلس الوطني الانتقالي لم يقيّدا حرية التعبير.

حرية الصحافة: قبل الانفلاحة قامت الحكومة بالرقابة، والتدقّيق، والتحكّم في وسائل الإعلام؛ وكثيراً ما كانت الصحف تنشر مواداً مقدمة حرفياً من الدولة. ومنذ وقت مبكر في أواخر شهر فبراير، قام نظام القذافي بالتشويش على البث الإعلامي المستقل. كما فرض النظام فيوداً على قدرة الصحفيين الأجانب على تغطية الأضطرابات في المناطق الخاضعة لسيطرته عن طريق اشتراط مراقبة المراسلين الأجانب أو طردهم. أمّا المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المؤقتة اللاحقة فقد قبلاً بشكل عام بحرية التعبير بما في ذلك عبر الإنترت.

العنف والمضايقة: في محاولة لخنق التغطية الإعلامية للأضطرابات، منذ منتصف فبراير، قادت قوات القذافي حملة مضايقات شديدة للصحفيين، بما في ذلك عمليات الخطف والاحتجاز والعنف وفرض القيود على الحركة. وعلى سبيل المثال، قام مسلّحون من أنصار النظام في بنغازي في 18 و 21 مارس على التوالي، بإطلاق النار على (علي حسن جعفر) وقتلها، وهو مصور قطري يعمل لصالح قناة "الجزيرة"، و(محمد نبوس)، وهو ليبي الجنسية ومؤسس قناة "ليبيا الحرة". وطوال فترة الصراع في طرابلس، قامت قوات القذافي فعلاً باحتجاز الصحفيين الأجانب المحتجزين في فندق ريكوس، والحدّ بشكل انمقائي من حركتهم ووصولهم إلى موقع النزاع من أجل التأثير على تقاريرهم. في حين جُرح صحافيون آخرون، وتم إلقاء القبض عليهم، وفي بعض الحالات قُتلوا في الجبهة أو أثناء تنقلهم بين مناطق النزاع .

الرقابة أو القيود على المحتوى: قامت حكومة القذافي بالرقابة على نحو فعال على جميع وسائل الإعلام وقيّدت النقد، والذي كان في جزء منه ممكناً بسبب ملكيتها وسيطرتها على وسائل جميع وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة تقريباً.

إجراءات لتوسيع حرية الصحافة

عزّزت الحكومة المؤقتة والمجلس الانتقالي من مناخ حرية التعبير المنصوص عليها في الإعلان الدستوري، وذلك بتشكيل لجنة بهدف تهيئة المناخ الملائم لحرية الصحافة. فارتفع عدد وسائل الإعلام في البلاد. وعلى سبيل المثال، اعتباراً من شهر مايو، كان قد تم تسجيل ستين (60) مطبوعة جديدة لدى المجلس المحلي لمدينة بنغازي.

حرية الإنترنـت

يوجد مزوّد واحد تابع للدولة يوفر الوصول إلى خدمات الإنترنـت. فقد سعت حكومة القذافي بهمة لعرقلة تدفق المعلومات إلى الداخل، من وإلى البلاد عن طريق قطع الخطوط الأرضية والتضييق على شبكة الإنترنـت وجميع أشكال الاتصال الأخرى. ومنذ نهاية العام، تم ترميم البنية التحتية للاتصالات إلى حدّ كبير وعادت إلى مستويات ما قبل الثورة، وعادت خدمات الهاتف الخلوي والإنترنـت إلى العمل ولكن بشكل غير ثابت بسبب الانقطاعات.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

فرضت حكومة القذافي قيوداً شديدة على الحرية الأكاديمية. أمّا الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي فينصّ تحديداً على حرية البحث العلمي. وعقب انتهاء الصراع، واجه الأكاديميون الذين لديهم خلفية في دراسة أو تدرّيس عقيدة القذافي في "الكتاب الأخضر" التمييز.

لا توجد قيود معروفة على الفعاليات الثقافية في ظلّ الحكومة الجديدة. وأصبحت الجماعات الأمازيقية، وخصوصاً في غرب البلاد، قادرة وللمرة الأولى منذ 42 عاماً على استخدام لغتها في الاتصالات العامة.

ب حرية التجمع السلمي وتأسيس الجمعيات

حرية التجمّع

ينص القانون على التجمع السلمي مع موافقة مسبقة، ولكن من الناحية العملية في عهد القذافي كانت التجمعات أو المظاهرات السلمية مسموح بها بشكل عام فقط عندما تكون تدعم الحكومة. وفي شهر أبريل ذكر مدعى المحكمة الجنائية الدولية وجود أدلة على أن المسؤولين يخططون للسيطرة على المظاهرات باستخدام الغاز المسيل للدموع قبل اللجوء إلى إطلاق النار. وقد ردت قوات الأمن بالعنف الدموي على المتظاهرين في شهري فبراير ومارس، مما أسف عن إصابة ومقتل العشرات من المدنيين المسلمين بالإضافة إلى بعض المحتجين المسلمين، والذين كان الكثير منهم منشقين عن قوات الأمن (انظر الأقسام: 1-أ و 1-ز)

وفي حين احترمت الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني الانتقالي حرية التجمع، فقد كان للميليشيات المستقلة اشتباكات عنيفة مع المحتجين الموالين للقذافي، مثل أحداث يوم 28 ديسمبر، على سبيل المثال.

حرية تكوين الجمعيات

فرضت حكومة القذافي قيوداً مشددة على حق تكوين الجمعيات، وعموماً سمحت فقط للمؤسسات التابعة للحكومة بالعمل. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، والتي شملت البلاد كُلها بحلول نهاية شهر أكتوبر، قامت الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني الانتقالي باحترام وتشجيع حرية تكوين الجمعيات. وقد نص الإعلان الدستوري على حرية تكوين الجمعيات للجماعات السياسية والمجتمع المدني. وقد أسس الليبيون مئات المنظمات الأهلية التي تصنف نفسها غير حكومية والتي قام بعضها بدعم المجهود الحربي. في حين أخذت منظمات غير حكومية أخرى تلوينات سياسية. وقد سمحت الحكومة الجديدة بظهور الكيانات السياسية الوليدة التي تسمى نفسها أحراضاً حسب توصيفها.

ج- حرية الدين

انظر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الحريات الدينية على الموقع:

www.state.gov/j/drl/irf/rpt

د- حرية التنقل، والنازحين، وحماية اللاجئين، وعديمي الجنسية

يقرّ قانون عهد القذافي والإعلان الدستوري على حد سواء بحرية الحركة والتنقل. ولكن، عمد كلا طرفي النزاع إلى تقييد حرية الحركة والتنقل.

وقد سمحت حكومة القذافي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) بالعمل على أساس محدود لتوفير بعض الخدمات ولكن عموماً لم تتعاون معه أو مع غيره من المنظمات الإنسانية. وقد عملت المفوضية العليا للاجئين في جميع أنحاء الصراع وقدّمت الخدمات للاجئين والعائدين، والنازحين. أمّا الحكومة الجديدة فقد تعاونت بشكل عام مع المفوضية العليا للاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية في توفير الحماية والمساعدة للنازحين واللاجئين والعائدين من اللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية، وغيرهم من الأشخاص المعنيين.

الحركة داخل البلد: لم تكن حكومة القذافي بشكل عام تحدّ من حرية التنقل داخل البلد، ما عدا في مناطق النزاع. وقد أصبحت الحركة في البلد أكثر خطورة نتيجة للصراع، وبعد انتهاء النزاع في أكتوبر عمدت بعض الميليشيات المستقلة إلى وضع حواجز تحول دون حرية التنقل.

السفر إلى الخارج: في عهد نظام القذافي، كانت حرية السفر إلى خارج البلد في بعض الأحيان مقيدة عن طريق المصادر التعسفية لجوزات السفر أو عدم إصدارها.

-الأشخاص المهجرين داخلياً (النازحين)

بلغ عدد النازحين المهجرين داخلياً ما يقارب 240.000 مواطن في ذروة الصراع، وكذلك ما يقارب 500.000 عامل أجنبي. وبحلول نهاية العام، عاد جميع المواطنين النازحين عدا 65.000 إلى منازلهم. وعاد عدد قليل جداً من العمال الأجانب إلى البلاد. وقد نزح كلّ سكان بلدة تاورغاء التي تحتوي على 35.000 نسمة في أعقاب سقوط نظام القذافي وذلك بعد أن تعرض أهالي تاورغاء إلى غُنف من ميليشيات مصراته لأنّهم كانوا بمثابة قاعدة لقوات القذافي التي فرضت حصاراً على مصراته في وقت سابق من عام 2011. ومع نهاية العام ما يزال معظم أهالي تاورغاء مشرّدين. كما يظلّ أكثر من 30.000 من المواطنين والمهاجرين من المدن التي شهدت معارك عنيفة، بما في ذلك اجدابيا، وسرت، ومصراته، وبني وليد، ورأس لانوف، نازحين. وقد قدّمت

الأمم المتحدة، ومنظمة الصليب الأحمر الدولي والمنظمات غير الحكومية المساعدة للأشخاص النازحين داخلياً أثناء الصراع وبعده. إلا أنّ الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني الانتقالي ليس لديهما القدرة على تشجيع العودة الآمنة والطوعية، أو إعادة توطين النازحين داخلياً، كما لا توجد قوانين وسياسات ملائمة لمساعدتهم.

كان النازحون عُرضةً للانتهاكات، مثل الهجمات المسلحة، والاعتقال التعسفي على نطاق واسع، والاتجار، والعمل القسري، وأعمال العنف المبلغ عنها والقائمة على نوع الجنس، من طرف بعض قوات الميليشيات أو الجماعات المسلحة الأخرى. وعلى سبيل المثال، وردت تقارير في شهر أكتوبر أنّ ميناء سيدي بلال خارج طرابلس، كان به عدد يقدر بنحو 450 من الرعايا الأفارقة من دول جنوب الصحراء الضعفاء الذين تقطعت بهم السبل وكانوا غير قادرين على الاندماج مجدداً في المجتمع بسبب الخوف من التمييز والعنف. وذكرت المنظمة الدولية للاجئين أنّ النساء كنّ هدفاً للعنف الجنسي في الميناء وأنّ الجماعات المحلية كانت تصايب الرجال متهمة إياهم بالضلوع في نشاط المرتزقة. وفي حوالي يوم 23 أكتوبر، قتل مسلحون رجلين اثنين من الرعايا الأفارقة من دول جنوب الصحراء في الميناء. ولم يكن الزعماء المحليون راغبين أو قادرين على توفير موقع بديلة للمهاجرين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ نازحين من قبائل معروفة بموالاتها لحكومة القذافي، مثل تاورغاء، والقواليس، والمشاشية، تعرّضوا للمضايقات والعنف والترهيب والتمييز. وقد قامت قوى معارضة في مصراته بـالاعتقال التعسفي لمئات المهجرين من تاورغاء، بينهم نساء وأطفال، ونقلتهم إلى أماكن الاحتجاز على مشارف مصراته، حيث أفادت جماعات حقوق الإنسان والجماعات الإنسانية بوقوع أعمال سوء معاملة خطيرة وتعذيب.

وقد ردّت حكومة القذافي على عملية التهجير الناجمة عن الصراعات في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مثل طرابلس، وزليتن، والخمس، وغريان، من خلال إيواء بعض المهجرين في الفنادق، والمهاجع، والمنازل الخاصة بشكل مؤقت وفقاً للمنظمات الإنسانية. ولم تكن هناك جهود أو سياسات واضحة لإعادة توطينهم بشكل نهائي.

وظهرت هيكل تنسيق محلي غير رسمية بين السكان المناصرين للثورة أثناء الصراع وبعده لمواجهة التحديات الإنسانية المختلفة، بما في ذلك السكان المهجّرين. أمّا الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية لإعادة التوطين الدائم فلم تبدأ حتى نهاية العام.

وحتى مع نهاية العام، لم تبدأ الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني الانتقالي معالجة المسائل المتعلقة بالقوانين والسياسات الضرورية لحماية المهجّرين وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن المهجّرين في الداخل.

حماية اللاجئين

قبل الحرب، سجلت المفوضية العليا للإغاثة التابعة للأمم المتحدة ما يقدر بنحو 9000 لاجئ من الأراضي الفلسطينية، والعراق، والسودان، والصومال، وبلدان أفريقيا أخرى، وتعرّفت على ما يناهز 3700 طالب لجوء في البلاد. وقد فرّ العديد من اللاجئين المسجلين وطالبي اللجوء إلى تونس ومصر وأوروبا خلال الحرب. وحتى نهاية العام، لم يتمكّن مكتب المفوضية العليا للإغاثة التابعة للأمم المتحدة في ليبيا من التثبت من أعداد وجنسيات هؤلاء الذين بقوا.

فرّ أكثر من 100.000 مواطن وما يصل إلى 500.000 من العمال المهاجرين من البلاد خلال النزاع. وبحلول نهاية العام، عاد جميع المواطنين تقريباً، عدا عدد ضئيل فقط من العمال المهاجرين غير المتخصصين.

قدّرت الأمم المتحدة أنّ ما يصل إلى 34000 سوري وصلوا إلى ليبيا في بداية شهر مايو الماضي. ووجدت المفوضية أنّ العديد منهم قد فرّ من العنف العام والمستهدف في سوريا، بالإضافة إلى الباحثين عن فرص اقتصادية في ليبيا. وما يقارب ألفاً (1,000) فقط من السوريين اختاروا التسجيل كلاجئين لدى المفوضية.

طلب الحصول على اللجوء: لم تنشئ حكومة القذافي ولا الحكومة الانتقالية الجديدة نظاماً لتوفير الحماية للإغاثة وطالبي اللجوء. وقد أقرّ الإعلان الدستوري حق اللجوء، ومنع ترحيل طالبي اللجوء إلى بلدانهم. وليس هنالك اعتراف قانوني بطالبي اللجوء كفئة متميزة من المهاجرين في البلاد من دون تصاريح إقامة. وبالتالي فإنّ اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي يخضعون لقوانين التي تتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين ويتمّ اعتقالهم رهن الاعتقال بانتظام. وفي حين استمرّ تدفق الأشخاص عبر

الحدود طوال فترة النزاع، كانت هناك تقارير تفيد بأنّ أعداد تقدر بالمئات والآلاف من الأفارقة من دول جنوب الصحراء، قد دخلوا البلاد بصورة غير شرعية مع نهاية العام.

إساءة معاملة اللاجئين: تعرض بعض اللاجئين الانتهاكات بما في ذلك القتل، والاعتقال التعسفي، والهجمات على المخيمات، والعنف القائم على نوع الجنس. وقد زاد معدل اعتقال اللاجئين والمهاجرين الأفارقة القادمين من دول جنوب الصحراء بشكل ملحوظ بعد سقوط حكومة القذافي، وعندما قامت قوات الثوار بتجميع واحتجاز العشرات من الأفارقة من دول جنوب الصحراء للاشتباه في تأييدهم لنظام القذافي أو ضلوعهم في انتهاكات أثناء الصراع. وبالرغم من أنّ الحكومة الجديدة والمليشيات التابعة لها قامت في وقت لاحق بإطلاق سراح عدة آلاف من المعتقلين، فإنّ تقديرات أعداد الأفارقة الصحراويين المحتجزين في أماكن احتجاز متفرقة تراوحت بين 1500 إلى 2500 في نهاية العام. وقد تمكّنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة الدولية للهجرة من زيارة أماكن احتجاز عديدة، وتقدیم المساعدة الأساسية. ومعظم المعتقلين لم توجه لهم تهماً رسمية وليس لديهم القدرة على المثول أمام القضاء والحصول على محاكمة.

في شهر أغسطس، وجد فريق تقييم مكون من عدد من الوكالات الإنسانية أنّ عدد بين 3000 و 4000 من المهاجرين الأفارقة من دول جنوب الصحراء يعيشون في ظروف سيئة في مخيم يفتقر إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الكافية، ويقع بالقرب من مدينة الكفرة، وقيل أنّهم تعرضوا للاعتداء البدني. و في شهر سبتمبر ذكرت المنظمات الإنسانية أنّ الظروف المعيشية للمهاجرين الذين سكنوا في مخيم خارج طرابلس كانت سيئة للغاية، حيث يفتقر المهاجرون إلى إمكانية الحصول على الغذاء والماء والمأوى، وخدمات الرعاية الطبية. والخوف من العنف والمضايقة جعل المهاجرين يتقدّمون مغادرة المخيم للحصول على الإمدادات الازمة.

عديمي الجنسية (البدون)

بموجب القانون تُستمدّ مواطنة من مكان الولادة أو من مواطنة أحد الوالدين، وهناك أحكام التجسس لغير المواطنين.

وقد حدّدت المفوضية العليا للاجئين ما يصل إلى 25000 من الطوارق الرحّل أساساً في جنوب غرب البلاد والذين كانوا يعيشون في البلاد منذ عدة عقود ولكن لا

يحملون أية وثائق مواطنة. وتشير تقديرات المفوضية العليا للاجئين إلى أنّ عدد عديمي الجنسية المحتملين من الطوارق قد يصل إلى 100.000.

القسم 3: احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حُوكِمَتهم

في ظلّ حُوكِمَ القذافي لم يكن للبلاد دستور، ولا توجد وسائل قانونية للشعب لتغيير حُوكِمَتهم. وقد حملت الجماعات المناهضة لـ"الحكومة السلاح ضدّ الحكومة" في حرب أهلية، دامت ثمانية أشهر وأسفرت عن سقوط القذافي والتحول السياسي. وقد الإعلان الدستوري المؤقت وخارطة الطريق لعملية الانتقال السياسي أنشطة الحكومة المؤقتة. والإعلان الذي يعرف البلد كدولة ديمقراطية تستمد سلطتها من الشعب ينص على مجموعة من الحرّيات السياسية والمدنية والقضائية.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: تضمن نظام الحكم "الجماهيري" في عهد القذافي الانتخابات غير المباشرة لهيكل هرمي يتكون من طبقات عديدة من اللجان. وقد تأثرت الانتخابات الأخيرة، التي عُقدت في عام 2009، بشكل كبير بالدائرة المقرّبة من القذافي واللجان الثورية، وفي نهاية المطاف لم يكن لها أي تأثير يُذكر على طبيعة الحكم في البلاد، التي كانت تخضع لرقابة صارمة من قبل القذافي. ومع نهاية السنة، كان المجلس الوطني الانتقالي يستعدّ لعقد انتخابات على مستوى البلاد ستجري في يونيو عام 2012.

الأحزاب السياسية: حظرت حُوكِمَة القذافي إنشاء الأحزاب السياسية أو الانساب إليها. غير أنّ الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني الانتقالي قد عزّزا حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات، وغيرها من منظمات المجتمع المدني في الإعلان الدستوري وفي الممارسة. ومع نهاية العام، كانت الجماعات السياسية تتشكل في ظلّ الحكومة المؤقتة.

مشاركة المرأة والأقليات: يضمّ المجلس الوطني الانتقالي 51 عضواً من بينهم امرأة واحدة فقط، في حين تضمنّت تشكيلة الحكومة المؤقتة امرأتان من بين 24 وزيراً. وقد قام خمسة أعضاء أمازيغ بمقاطعة مراسم أداء اليمين أمام المجلس الوطني الانتقالي احتجاجاً على عدم تعيين أي شخص من أصل أمازيغي في مناصب وزارية.

القسم 4: الفساد الرسمي وشفافية الحكومة

القوانين التي تنص على عقوبات جنائية للفساد الرسمي غير واضحة وتم تطبيقها بشكل غير متناسب في ظل حكم القذافي، لما كان المسؤولون منخرطين بشكل منتظم في ممارسات الفساد مع الإفلات من العقاب. دعت الحكومة الانتقالية والمواطنون للاحتجاجة المسؤولين في نظام القذافي بتهمة الفساد ومعاقبتهم".

ولم ينص القانون في عهد القذافي على أن يقدم الموظفون العموميون كشوفات الذمة المالية أو إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات الحكومية، ولكن المطالب الشعبية بالمساءلة والشفافية حثت بالحكومة المؤقتة إلى أن تتبعه باتباع ممارسات مفتوحة، مثل نشر الميزانيات العامة والعقود النفطية.

القسم 5: موقف الحكومة إزاء التحقيق الدولي وغير الحكومي في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

في عهد القذافي حظرت الحكومة إنشاء منظمات غير حكومية مستقلة لحقوق الإنسان، ولم تكن هناك أية منظمة مستقلة تعمل في البلد. بينما تقبلت الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني الانتقالي تواجد المنظمات الدولية والمحلية لحقوق الإنسان كما استجابت للمراقبين الدوليين.

الأمم المتحدة وغيرها من هيئات الدولية: بشكل عام كانت السلطات الجديدة متعاونة مع هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكونات حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ومع ذلك، واعتباراً من نهاية العام، لم تُبرم المفوضية العليا للإجئين مذكرة تفاهم من الحكومة المؤقتة من شأنها أن تسمح لها بتوسيع نشاطها.

المادة 6: التمييز والإساءات المجتمعية والاتجار بالبشر

يحظر القانون في عهد القذافي التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الإعاقة أو المركز الاجتماعي. إلا أنّ حكومة القذافي لم تطبق هذا الحظر بشكل فعال، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة والأقليات. ويتضمن الإعلان الدستوري إشارات واضحة إلى المساواة في الحقوق، وينص على أنّ جميع المواطنين متذمرون أمام القانون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وتكافؤ الفرص، وواجبات المواطنة دون تمييز على أساس

الدين أو المذهب أو اللغة أو الثروة، أو الجنس، أو النسب أو التوجهات السياسية، أو الحالة الاجتماعية، أو الانتماء الجهوي، والأسرة، أو الانتماءات القبلية.

المراة

الاغتصاب والعنف المنزلي: في عهد القذافي، يحضر القانون العنف المنزلي، ولكن لم يكن هناك سوى معلومات ضئيلة عن العقوبات المفروضة على العنف ضد المرأة. ويجرم القانون الاغتصاب. ويجب على الشخص المدان بالاغتصاب أن يتزوج الضحية برضاهما، أو يقضى عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى 25 عاما. وفي السنوات السابقة، قد تتعرض ضحايا الاغتصاب اللواتي يفشلن في توفير أدلة دامغة لا يرقى لها الشك إلى اتهامات بارتكاب الزنا، وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش. ولا يتناول القانون اغتصاب الزوجات. وقد ذكرت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان والجماعات الأخرى أنّ قوات القذافي اغتصبت المدنيين الإناث بشكل منهجي أثناء حصار مصراته (انظر القسم: 1- ز)

الممارسات التقليدية الضارة: في شهر أغسطس ذكرت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان أنّ والدا قتل بناته الثلاث (يبلغن من العمر 15 و 17 و 18) في بلدة طمّينة بالقرب من مصراته، بعد تعرضهنّ للاغتصاب. وذكرت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان أنّ الأشخاص ذوي معرفة بجرائم الشرف في البلاد يزعمون أنّ هذه الممارسة "متجذرة بشكل قويّ" وأنّه المدنيين في عمليات قتل كهذه، في السنوات السابقة، يحصلون في بعض الأحيان على عقوبات مخففة.

التحرش الجنسي: يجرّم القانون التحرش الجنسي، ولكن لم ترد تقارير عن كيفية أو ما إذا تمّ تطبيق هذا القانون في ظل حكم القذافي أو الحكومات الجديدة.

الحقوق الإنجابية: للأزواج والأفراد الحق في أن يقرّروا بكلّ حرية ومسؤولية عدد وتباعد وتوقيت إنجاب أطفالهم ويمكن الحصول على المعلومات والوسائل للقيام بذلك مجاناً دون تمييز أو قسر أو عنف. في السنوات السابقة، وقعت جميع الولادات تقريباً في المستشفيات، وأكثر من 90 في المئة من الأمهات تلقين رعاية ما قبل الولادة وبعدها. وقد تسبّب النزاع في انخفاض في عدد الموظفين الطبيين المتخصصين المتاحين، إذ أنّ العديد من الأطقم الطبية الأجانب فرّت من البلاد، مما أثر على الأرجح على حصول المرأة على رعاية كافية أثناء الولادة.

التمييز: منح القانون في ظل حكم القذافي المرأة المساواة، ولكن على مستوى الممارسة استمر التمييز المجتمعي ضد المرأة. وتنظم الشريعة (الإسلامية) شؤون الأسرة، بما في ذلك الميراث، والطلاق، والحق في التملك. وينص الإعلان الدستوري الوثيقية الإرشادية التي صدرت عن المجلس الوطني الانتقالي على أن المواطنين متساوون أمام القانون، ويتضمن حظر التمييز بين الرجل والمرأة القائم على أساس الجنس.

في بعض المناطق الريفية يقيّد التمييز المجتمعي تحركات المرأة، حتى إلى وجهات محلية، ويضعف قدرتها على الاضطلاع بدور نشط في أماكن العمل. وكانت الحكومة أكبر رب عمل. وقد حددت مرتبات الموظفين العموميين وفقاً للتعليم والخبرة. ويحصل كل من المرأة والرجل من ذوي المؤهلات المتماثلة على نفس الدرجة والمرتب في الوظائف المتشابهة إلى حد كبير. كما أن القطاع الخاص لا يميّز رسمياً على أساس نوع الجنس بالنسبة للحصول على فرص العمل أو الائتمان، على الرغم من أن المرأة تميل إلى الحصول على مرتب أقل من الرجل في عمل مماثل.

الأطفال

تسجيل المواليد: تُستمد المواطنة من مواطنة أحد الوالدين أو بلد الولادة. وفي ظل حكومة القذافي، تم تسجيل المواليد في كتيب العائلة تصدره الحكومة.

التعليم: تسبّب الصراع في تعطيل السنة الدراسية لآلاف الطلاب في جميع أنحاء البلاد، وفي حين استمرت المدارس في بعض المناطق مثل طرابلس، فإنها ظلت المدارس مُغلقة في مناطق أخرى. وأعيد فتح المدارس جزئياً في شهر سبتمبر وأكتوبر، ومع ذلك، فإن كثيراً منها ظلت فارغة بسبب نقص المواد أو الأضرار التي لحقتها أو بسبب المخاوف الأمنية.

فرض القانون في عهد القذافي رسوماً عالية على الأجانب الملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية. وفي السنوات السابقة لاحظ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن المدارس تمارس التمييز ضد الأطفال المولودين خارج إطار الزواج.

الاستغلال الجنسي للأطفال: لا توجد معلومات معروفة متوفرة عن العقوبات المفروضة على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، والحد الأدنى لسن الجنس بالتراضي، وعما إذا كانت هناك أية قوانين تحظر المواد الإباحية المتعلقة بالإطفال.

عمليات الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليست طرفا في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية لاختطاف الأطفال على الصعيد الدولي.

معاداة السامية

لا توجد حسب ما يتردد سكاناً يهودي مقيمين بشكل دائم. وكانت هناك أمثلة من العداء للسامية خلال العام. في شهادة أكتوبر، دعت احتجاجات في طرابلس لترحيل الناشط اليهودي الذي كان قد عاد إلى ليبيا بهدف ترميم كنيس يهودي في طرابلس. وتقرأ في الشعارات التي رفعها المحتجون، "لا يوجد مكان لليهود في ليبيا"، و "ليس لدينا مكان للصهيونية".

الاتجار بالأشخاص

انظر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الاتجار في الأشخاص على الرابط :

www.state.gov/j/tip.

المعوقين

ينص القانون في عهد القذافي على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة البدنية والحسية والفكرية، والعقلية، ونص على تقديم مساعدات نقدية وغيرها من المساعدات الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك فقد قدم عدد من مؤسسات الخدمات للمعوقين. وعدد قليل من المرافق العامة تتيح فرصة ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية، مما أدى إلى تقييد الحصول على فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية الضرورية. وكانت هناك فرص محدودة للحصول على المعلومات أو الاتصالات.

وقد تسبب الصراع في الإصابات وحالات عجز بين المقاتلين والمدنيين، بما فيهم الأطفال الذين شوّهوا بواسطة قذائف الهاون أو إطلاق النار أو جرحاً بسبب مخلفات الذخائر غير المنفجرة. وبذلت الحكومة الانتقالية جهوداً لوضع آليات لمعالجة مسألة جرحى الحرب، بما في ذلك إخلاء أعداد كبيرة من الجرحى إلى مستشفيات في بلدان

أخرى. وعملت العديد من منظمات الإغاثة الدولية في داخل البلد في مجال نزع الألغام والخلص من مخلفات الحرب والذخائر.

الأقليات القومية / العرقية / الإثنية

يشكل المسلمون الناطقون بالعربية ومن أصل مختلط بين العرب والأمازيغ (البربر) نحو 97 في المئة من المواطنين. والأقليات الرئيسية هي الأمازيغ والطوارق والتبور. وهذه الأقليات هي في الغالب مسلمة سنّية ولكن كلّ منها متمسّك بتراثه الثقافي واللغوي وليس بالتقاليد العربية. تعيش جماعات البدو في مناطق عدة على طول الحدود الصحراوية للبلاد، بما في ذلك الطوارق والتبور. وكان هذا البلد موطنًا لعدد يترواح بين مليون ونصف مليون من الأجانب والمهاجرين غير الشرعيين، الذين فرّ كثير منهم أو هجّر خلال النزاع. ومن بين هؤلاء، يعتقد أنّ نحو مليون منهم هم من أصل أفريقي من دول منطقة الساحل الإفريقي أو جنوب الصحراء.

في ظلّ حكم القذافي، تُعتبر العربية اللغة الرسمية الوحيدة، ونفي النظام وجود مواطنين غير عرب. وواجه السكان الأمازيغ التمييز، بما في ذلك القيود على استخدام لغتهم الأم. وشارك المقاتلون الأمازيغ في الثورة وكانوا قادرين على استخدام الرموز والأبجدية الأمازيغية علينا. وفي نهاية العام، واصلوا جهودهم الوليدة للمطالبة بحماية متساوية للثقافة واللغة الأمازيغية.

كان هناك تمييز اجتماعي وعنف ضدّ الليبيين ذوي البشرة السمراء، بما في ذلك أولئك المنحدرين من أصول إفريقيا جنوب الصحراء، ويعود ذلك جزئياً إلى مزاعم بأنّ القذافي استخدم المرتزقة الأفارقة خلال الصراع.

سوء المعاملة المجتمعية والتمييز، وأعمال العنف على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية

في عهد القذافي اعتبرت الحكومة توجّهات المثلية بين الإناث وبين الذكور، والمختلطين، والتحولين الجنسيين غير شرعية، واستمرّ التمييز الرسمي والمجتمعي ضدّ الأشخاص المثليين خلال العام. واعتبر القانون الجنائي في عهد القذافي ممارسة الجنس المثلي بالتراضي جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن لفترة تتراوح بين ثلات وخمس سنوات. وينص القانون على معاقبة كلاً الطرفين.

لا توجد معلومات عامة متاحة عن التمييز المجتمعي على أساس التوجّه الجنسي أو الهوية الجنسية. ولا توجد تقارير معروفة عن التمييز القانوني على أساس التوجّه الجنسي أو الهوية الجنسية في مكان العمل والسكن، أو الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية.

يميل المواطنون إلى تكوين فكرة سلبية عن الأشخاص المثليين والمتحولين جنسياً، وتعتبر المثلية لجنسية وصمة اجتماعية. ويشكّل الميول الجنسية الشاذة أو الهوية الجنسية المثلية أحياناً أساساً للعنف الاجتماعي، والمضائقات والابتزاز، أو غيرها من الأعمال، وعموماً على المستوى المحلي. في السنوات السابقة كانت التقارير عن التمييز الاجتماعي، والعنف الجسدي، أو المضائقات على أساس التوجّه الجنسي أو الهوية الجنسية شحيلة للغاية.

أشكال أخرى من العنف المجتمعي أو التمييز

لا توجد تقارير معروفة عن العنف المجتمعي تجاه الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. في السنوات السابقة كانت هناك تقارير عن الوصم الاجتماعي للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وذلك بسبب وجود علاقة بين هذا المرض وتعاطي المخدرات والجنس خارج نطاق الزواج، والشذوذ الجنسي. ولم تتوفر معلومات عن تأثيرات الصراع على الأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. إلا أنَّ القتال حدّ عموماً من توفير المستلزمات الطبية والمضادات الحيوية، بالإضافة إلى دفع العديد من الأطقم الطبية الأجنبية إلى مغادرة البلاد. وهناك تقارير تفيد بأنَّه تم عزل المعتقلين الذين يُشتبه في إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز عن بقية المحتجزين، ووضعهم في غالب الأحيان في أماكن مكتظة، وهم آخر من ينلقي العلاج الطبي.

القسم 7: حقوق العمل

أ. حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية

في عهد القذافي منع العمال من تشكيل أو الانضمام إلى النقابات المستقلة، والتي كانت محظورة. كما تم حظر المفاوضة الجماعية، إذ يجب على كافة الاتفاques الجماعية التوافق مع "المصلحة الاقتصادية الوطنية". ولا يمكن تنظيم الاضرابات إلا

بعد استنفاد جميع إجراءات التوفيق والتحكيم. ويمكن للحكومة أو أحد الطرفين طلب تحكيم إلزامي، وبالتالي فهي تفرض قيوداً مشددة على الإضرابات. وكان للحكومة الحق في تحديد وخفض رواتب العمال بدون استشارتهم. ولم يكن موظفو النقابة محميين بشكل جيد من التمييز ضدّ النقابات.

كانت حرية تكوين الجمعيات والحق في التفاوض الجماعي معدوماً وغير موجود في عهد القذافي. وعلى الرغم من أنّ النقابات كانت موجودة رسمياً منذ أكثر من 25 عاماً، فقد عضوية الاتحاد تقتصر على المواطنين. وعلاوة على ذلك، كان جميع العاملين تلقائياً أعضاء في الاتحاد العام لنقابات العمال، الذي كانت يخضع لإشراف وسيطرة حكومة القذافي. وبإمكانهم اختيار الانسحاب من الاتحاد.

في ظل الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني الانتقالي، كان وضع النقابات والإضرابات، وقانون العمل غير واضح. وخلال الأسابيع العشرة التي استلمت فيها الحكومة المؤقتة التابعة للمجلس الوطني الانتقالي زمام الأمور في البلاد بأكملها، كانت هناك تقارير متفرقة عن اضرابات من قبل جماعات مهنية، مثل المدرسين والمحامين، الذين استخدموا اضراب كوسيلة للاحتجاج على السياسات والإجراءات السياسية. إلا أنّ الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني الانتقالي لم يتخذوا أيّ إجراءات لمنع أو عرقلة هذه الاضرابات.

منذ فبراير، كانت هناك تقارير عن عمال مهاجرين أخذوا رهينة من قبل أرباب عملهم بعد إضرابهم عن العمل والمطالبة برواتبهم. وفي قضية تتعلق بالعمال النيباليين، لم تقدم الحكومة الجديدة ولا النقابات العمالية الرسمية المساعدة للمهاجرين، الذين تمّ في نهاية المطاف مساعدتهم من قبل المنظمة الدولية للهجرة.

ت حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون في عهد القذافي جميع أشكال العمل القسري أو الإلزامي. وكانت هناك تقارير عديدة عن عمل قسري خضع له العمال المهاجرون، مثل الفلبينيين، والهنود، والأفارقة من دول جنوب الصحراء، في قطاعي البناء وعمل المنازل بعد أن تم تهريبهم إلى داخل البلاد. وخلال النزاع كانت هناك تقارير تفيد بأنّ قوات القذافي والمليشيات على حد سواء قد أجبرت المهاجرين على المشاركة في القتال، وليس هناك علم بمدى انتشار هذه الممارسة. وذكرت المنظمة الدولية للهجرة أنّ المهاجرين في

مخيمات النازحين ومراكيز العبور التي تسيطر عليها الميليشيات أو الجماعات المسلحة أخضعوا للعمل القسري والاتجار بهم.

انظر أيضا تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الاتجار في الأشخاص على الرابط التالي: www.state.gov/j/tip

ج. حظر عمال الأطفال والسن الأدنى للتوظيف

يحظر القانون في عهد القذافي تشغيل الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن 18 سنة إلا عندما ذلك في شكل من أشكال التدريب المهني. ولا تتوفر معلومات حول ما إذا كان القانون يحدّد ساعات العمل أو يفرض مجموعة قيود على الصحة والسلامة المهنية للأطفال. وفي ظلّ القذافي كانت اللجنة الشعبية العامة لقوى العاملة والتدريب معنية بتطبيق القوانين المتعلقة بعمل الأطفال. ومع حلول نهاية العام لم يكن واضحاً ما إذا كانت الحكومة المؤقتة لديها القدرة على تطبيق هذه القوانين أو معرفة ما هي الجهة التي ستتولّى مسؤولية القيام بذلك.

لم تكن هناك معلومات مُتاحة عن مدى انتشار عمال الأطفال أو تأثير الصراع على هذه الممارسة.

د- ظروف العمل المقبولة

كان الحدّ الأدنى للأجور 250 دينارا (حوالي 200 دولار) شهرياً. على الرغم من أنّ بعض العاملين في القطاع العام، مثل أساتذة الجامعات، حصلت على زيادات في الأجور في السنوات الأخيرة، ولا زال تجميد الأجور الذي دام أكثر من عقد من الزمان يضغط على المداخيل. كما دفعت حكومة القذافي معاشًا إضافيًا قدره 90 دينارا (72 دولارا) للشخص الواحد و 130 دينارا (104 دولارات) للزوجين، و 180 دينارا (144 دولارا) لعائلة مكونة من أكثر من اثنين. واصلت الحكومة المؤقتة عموماً هذه الممارسات في دفع هذه المنح إلا عندما تمّ إيقاف الأجور لفترات طويلة أثناء الصراع. وقدّمت الحكومة دعماً كبيراً للإيجار والمرافق العامة، وحصل العاملون في الحكومة على علاوة تقدر 130 دينارا (104 دولارات) في الشهر للسلع الغذائية الأساسية خلال العام. وعاش ثلث من الليبيين تحت خط الفقر.

وكان أسبوع العمل القانوني 40 ساعة. وفي عهد القذافي، نصّ القانون على عدد ساعات العمل القياسي، ولوائح العمل الليلي بنظام الورديّة، وإجراءات الفصل، والاحتياجات التدريبيّة. ولم يحضر القانون بشكل محدّد العمل الإضافي الإلزامي المفرط.

وضعت حكومة القذافي معايير الصحة والسلامة المهنية. ومنح القانون في عهد القذافي العمال الحق في اللجوء إلى المحاكم في القضايا المتعلقة بهذه المعايير ومنح العمال الحق في النأي بأنفسهم عن ظروف العمل غير الصحية أو غير الآمنة دون المخاطرة بفقدان وظائفهم.

وفي ظلّ القذافي، يتمّ تعيين مفتشي العمل من قبل الحكومات المحليّة (البلدية) لمعاينة مدى امتنال أماكن العمل لمعايير الصحة والسلامة التي وضعتها الحكومة. وحاولت بعض القطاعات، مثل قطاع البترول، الحفاظ على المعايير التي وضعتها الشركات الأجنبية. ولا توجد معلومات حول ما إذا كان باستطاعة العمال النأي بأنفسهم عن ظروف عمل غير صحية أو غير آمنة من دون المخاطرة بفقدان وظائفهم. ولم تكن هناك معلومات متوفّرة حول استمرار عمليات التفتيش خلال النزاع من عدمها.

وفي حين أنّ تعداد عام 2006 أشار إلى وجود 349.040 من الأجانب المقيمين في البلاد، فإنّ تقدیرات المراقبين والبعثات الدبلوماسية التي لديها جاليات كبيرة من المهاجرين في البلاد تشير إلى أنّ عدد العمال غير الشرعيين في فترة ما قبل الصراع بلغ ما بين مليون ونصف (1.5) و مليونين (2). وعلى الرغم من أنّ العمال الأجانب يشكلون حسب التقارير أكثر من 20 في المئة من القوى العاملة، فإنّ قانون العمل لا ينطبق إلا على العمال الأجانب المتواجدون بصفة قانونية والذين لديهم عقود عمل، والذين لا يمثلون سوى جزء ضئيل من مجموع العمال الأجانب. عقود العمل محرّرة باللغة العربية عموماً، وهي ضرورية لأصحاب الشركات (أرباب العمل) لتمكين العامل من الحصول على تأشيرة، ولكن مثل هذه العقود كانت نادرة، وتستخدم عادة إلا إذا كانت الشركة مراقبة عن كثب أو خاضعة لرقابة حكومة القذافي.

في عهد القذافي، سمحت السلطات للعمال الأجانب بالإقامة في البلاد لمدة عقود عملهم فقط، ومنعّت العمال من إرسال أكثر من نصف دخلهم إلى بلدانهم الأصلية. وليس هناك معلومات حول ما إذا كانت الحكومة المؤقتة تطبق هذه اللوائح. ولكن كانت

هناك تقارير تقيد بأنّه بحلول نهاية العام بات من الصعب بالنسبة للمهاجرين للحصول على تصاريح عمل.

وكان العمال الأجانب يتعرّضون لضغوط تعسّفية، مثل إجراء تغييرات في قواعد العمل والعقود، ولم يكن لديهم من خيار يُذكر سوى قبول مثل هذه التغييرات أو مغادرة البلاد. وقد انطبق هذا بشكل خاص خلال الحرب، عندما قام العديد من العمال الأجانب بالفرار من البلاد، واعتُقل آخرون في مخيّمات.